اقتصاديات الطاقة

سبتمبر
٢٠٢٥

جمعية اقتصاديات الطاقة
Saudi Association for Energy Economics

نشرة فصلية تصدر عن جمعية اقتصاديات الطاقة - العدد السابع

افتتاحية العدد ..

يتزامن صدور العدد السابع مع احتفالات اليوم الوطني الخامس والتسعين، نبارك للقيادة والوطن هذا اليوم ومنجزات مسيرة التوحيد طوال العقود الماضية في مختلف المجالات، ومنها الطاقة وجهودها في اقتصادنا الوطني ورفاهية المواطن. وقد شهد عام ٢٠٢٥ تغيّرات متلاحقة في مشهد الطاقة العالمي والمحلي، حاول العدد أن يتناول بعضها. وفي هذا العدد مقابلة مع شخصية إعلامية عربية وعالمية مرموقة، عاصرت أحداث النفط لأكثر من نصف قرن. فقد عاصر الدكتور وليد خدوري أحداث الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣م وغطى مؤتمرات "أوبك" طوال العقود التالية لذلك. ونال ميدالية الاستحقاق الإعلامي من الجمعية العالمية لاقتصاديات الطاقة عام ١٩٩٧، وتسلم جائزة الإنجاز من الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال انعقاد قمة "أوبك" بالرياض عام ٢٠٠٧. وانصب منذ أكثر من عقد على الكتابة عن قضايا غاز البحر المتوسط، حيث نشر عدة كتب ومقالات حول ذلك. ويشمل العدد مقالًا ذا صلة بسياسات "أوبك" خلال هذا العام، المتمثل في البدء بضخ الإنتاج النفطي الذي تم خفضه طواعية منذ عام ٢٠٢٢م ودواعي ذلك وآثاره. ويشمل أيضًا مقالًا للأمين العام لملتقى الطاقة العربي الدكتورة كارول نخلة حول الطلب على النفط في عصر السيارات الكهربائية، يعرض سيناريوهات حول مسار الطلب على وقود النقل. ويشمل العدد الحلقة الثانية من مقال دبلوماسية الطاقة، حيث تعرض المقال الأول في العدد السادس إلى دبلوماسية النفط خلال القرن العشرين، وتتعرض الحلقة الثانية في هذا العدد لدبلوماسية الطاقة في عالم يتسم بترقب التحول في منظومة الطاقة نحو طاقات أقل انبعاثًا للكربون؛ أي أقل نموًا في الطلب على الوقود الأحفوري ومنه النفط، وآثار ذلك في دبلوماسية الطاقة. ويتعرض مقال يستند إلى دراسة من مجموعة باحثين في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية إلى مستقبل الطلب على الطاقة في مناطق المملكة في ظل توقع ارتفاع درجات الحرارة فيها، من خلال عدة سيناريوهات. والنشرة ستكون متاحة في الموقع الإلكتروني للجمعية بمشيئة الله.

متطلعون إلى مساهماتكم في النشرة من خلال التواصل مع حصة الدحيم
hessa@saudi-aee.sa

٢

لعل مبادرة سمو وزير الطاقة السعودي، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، بتغيير اسم ونطاق اهتمام المنظمة ليشمل الطاقة عمومًا، وليس البترول ستعيد إعادة النشاط والحيوية للمنظمة وتوسع من عضويتها لتشمل جميع الدول العربية وليس فقط "المصدرة للنفط"، نظرًا إلى التحولات المهمة التي طرأت على صناعة الطاقة العالمية والعربية، وضرورة قيام "منظمة الطاقة العربية" بديلًا لـ"أوابك" بمتابعة ودراسة التطورات الحديثة في الصناعة وتحديات الطاقة العربية.

٦ "العوامل الرئيسة التي تُشكّل قرارات "أوبك +"

بسام فتوح، وأندرياس إيكونومو

على المستوى الإستراتيجي، إذا كان هناك تحول جوهري في الإستراتيجية نحو تعظيم حصة السوق، فقد يكون من الأكثر فعالية للمملكة العربية السعودية إرسال إشارات واضحة إلى السوق حول هذا التحول؛ لأن هذا سيؤدي إلى تعديل اللاعبين الآخرين لسلوكياتهم. لكن في الوقت الحالي، ينصب تركيزها على المرونة والبراغماتية.

٨ "دبلوماسية الطاقة في ظل التبشير بتحول في علاقاتها (٢)"

معالي الدكتور ماجد المنيف

ارتكزت إستراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي لعقود على هدف "تنويع الاقتصادات" بعيدًا عن النفط. لكن في ظل التحوّل المنشود في منظومات الطاقة العالمية، سيتم السعي لتحقيق هذا الهدف في عالم يعاني القيود على انبعاثات الكربون. وبغض النظر عن سرعة وكثافة ونطاق هذه التحوّلات، تواجه دول مجلس التعاون مقايضات وعلاقات مختلفة.

١٠ "إعادة النظر في الطلب على النفط في عصر السيارات الكهربائية"

الدكتورة كارول نخلة

بدأ رواج السيارات الكهربائية يُحدث تأثيرًا ملموسًا على الطلب العالمي على النفط. فقد حلّت السيارات الكهربائية محل أكثر من ١,٣ مليون برميل يوميًا من استهلاك النفط في عام ٢٠٢٤ - بزيادة قدرها ٣٠% عن العام السابق، وهو ما يُعادل تقريبًا إجمالي طلب اليابان على النفط المُستخدم في النقل. وبحلول عام ٢٠٣٠

لقاء مع سعادة الدكتور وليد خدوري

صحافي وخبير بارز في شؤون النفط

ولد ضيف هذا العدد في بغداد عام ١٩٤٢، ونال شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جونز هوبكنز عام ١٩٧٠.

عمل مديرًا للأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٠-١٩٧٤. وعضو هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت ١٩٧٤-١٩٧٥.

عمل مدير دائرة الإعلام في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) ١٩٧٥-١٩٨٠.

انضم إلى فريق تحرير نشرة إقتصاديات الشرق الأوسط (ميس) في قبرص عام ١٩٨٠ وأصبح رئيس تحريرها ١٩٩٥-٢٠٠٤.

تسلم إدارة الصفحة الاقتصادية لصحيفة "الحياة" ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وانضم إلى كتّاب الصفحة الاقتصادية في جريدة الشرق الأوسط عام ٢٠٢١.

تسلّم جائزة التميز الإعلامي خلال انعقاد قمة "الأوبك" عام ٢٠٠٧ في الرياض، وجائزة الجمعية الدولية لاقتصاديات الطاقة للإعلام في النروج عام ١٩٩٧.

عضو مجلس الأمناء لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

السؤال الأول: كيف تقيّم تجربة منظمة الأوابك في السنوات التي كنت مديرًا للإعلام فيها؟

تم تعييني مديرًا للإعلام في المنظمة عام ١٩٧٥، على خلفية مواجهة الرد على الحملات الإعلامية المعادية للعرب والنفط. وتركز الهجوم على نجاح الدول المصدرة في منظمة الأوبك واكتساب حقوقها من شركات النفط العالمية، بعد عقود من احتكار الشركات والمفاوضات المضنية بين الشركات و"الأوبك" انتهت في أوائل عقد السبعينيات إلى مكاسب مهمة للمنظمة .

أثارت نتائج مفاوضات "الأوبك" مع الشركات خلال أوائل عقد السبعينيات تغييرا في نظم الامتيازات وفي مرجعية تحديد أسعار النفط، التي ارتفعت من ١-٣ دولارات للبرميل إلى نحو ١١-١٣ دولارًا للبرميل وتأثير هذا الارتفاع السعري المفاجئ على الأسواق والاقتصادات العالمية. وركز الإعلام العالمي خلال تلك الفترة على ما تم تسميته: "البترو دولار". أو حجم الإيرادات بالدولار التي حققتها الدول العربية النفطية، وتأثيرها المزعوم في النظام المالي الدولي. وكان واضحًا للمسؤولين في "الأوابك"، أن الرد على الهجمات الإعلامية يتطلب الخبرات والمؤسسات الإعلامية والموارد المالية التي لم تكن متوافرة عربيًا.

كانت جهود "الأوابك" منصبة في سنواتها الأولى، على دعم العمل العربي البترولي المشترك. وأنشئت شركات عربية بترولية مشتركة ممتلكة من أعضاء المنظمة، بهدف التعاون مع شركات النفط الوطنية العربية الحديثة العهد في حينه. ولكن بعد تأسيس تلك الشركات المشتركة، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات واجهت "أوابك" سؤالًا مهمًا، وهو ما مهمة المنظمة بعد تأسيس الشركات بمجالس وإدارات مستقلة عن سكرتارية "الأوابك"؟ لذلك بادرت الأمانة العامة للمنظمة بقيادة أمينها العام آنذاك الليبي الدكتور علي عتيقة -رحمه الله- بتبني برنامج جديد ضمن نطاق أهداف المنظمة، دون دعم من أغلبية المجلس الوزاري. فقد اقترح تحويل المنظمة النفطية إلى منظمة طاقة عربية، وبدأ هذا العمل تدريجيًا. كما بادر بالمشاركة في المؤتمرات النفطية الدولية، لإبداء وجهة النظر العربية ونقل فحوى تلك المؤتمرات وكيفية التعامل معها لوزارات النفط الأعضاء في "الأوابك".

وتوجت محاولاته بتأسيس مؤتمر الطاقة العربي، كوسيلة مبدئية لولوج "الأوابك" مجال دراسات الطاقة. وبالفعل عقد المؤتمر الأول في أبوظبي في ١٩٧٩ ونجح نجاحًا كبيرًا، نظرًا للدراسات البحثية التي قدمها خبراء عرب وللأوراق الوطنية للدول العربية التي شاركت في المؤتمر.

أضاف نجاح هذه المؤتمرات زيادة في الهوة ما بين أهداف ونشاطات الأمين العام وبعض أعضاء المجلس الوزاري، الذين طالبوا بالتزام المنظمة بالأهداف المرسومة لها في أنظمتها، لكن استمر الخلاف دون حلول مجدية. وتوسع الخلاف حول دور "الأوابك" بعد تأسيس الشركات. فقد رأى بعض الوزراء أنه يتوجب، حسب أنظمة المنظمة، الاستمرار قدمًا في تأسيس شركات جديدة، بينما رأى الأمين العام، أنه تم تأسيس ما يمكن تأسيسه من شركات في ذلك الوقت، وأنه من الأجدى الانطلاق في المجالات الحديثة العهد بالطاقة على الأجندة الدولية، وهي الولوج في مجال دراسة الطاقة، كوحدة متكاملة بمختلف مصادرها وإمكانات استعمالها، الأمر الذي يعني الاهتمام بالنفط كعنصر واحد من عناصر سلة الطاقة المستقبلية.

كما عانت "الأوابك"، من محدودية موازناتها السنوية وضعف إمكان التعاقد مع خبراء عرب ذوي خبرة واسعة في اختصاصاتهم، لدعم برنامج طموح في هذا المجال.

ولعل مبادرة سمو وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، بتغيير اسم ونطاق اهتمام المنظمة ليشمل الطاقة عمومًا، وليس البترول ستعيد إعادة النشاط والحيوية للمنظمة وتوسع من عضويتها لتشمل جميع الدول العربية وليس فقط "المصدرة للنفط"، نظرًا إلى التحولات المهمة التي طرأت على صناعة الطاقة العالمية والعربية، وضرورة قيام "منظمة الطاقة العربية" بديلًا لـ"أوابك" بمتابعة ودراسة التطورات الحديثة في الصناعة وتحديات الطاقة العربية.

السؤال الثاني: عاصرت أحداث قرار الدول العربية استخدام النفط كأداة ضغط خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. كيف تقيّم تلك الفترة من تاريخ "أوابك" ونفطها؟

لم أكن بالمنظمة إبان تلك الأحداث، ولكن حاولت أن أتابع الموضوع بعد التحاقي بها، من خلال الاستفهام المباشر من بعض المشاركين في الاجتماعات المصاحبة لحرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣، حيث نشبت الحرب في ظل دعم سعودي من الملك فيصل -رحمه الله- لجهود مصر وسوريا لاستعادة أراضيهما المحتلة، بما فيها استخدام النفط كأداة للضغط على المجتمع الدولي لإنهاء احتلال الأراضي العربية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

تصادف في أوائل شهر أكتوبر ١٩٧٣، عقد اجتماع وزاري اعتيادي نصف سنوي لمجلس وزراء منظمة "الأوابك" في الكويت. وطرح وزير النفط السعودي آنذاك، الشيخ أحمد زكي اليماني، اقتراح الملك فيصل بأن تبادر الدول العربية بتخفيض الإنتاج والصادرات النفطية تدريجيًا، في حال استمرار الحرب وقيام الولايات المتحدة وغيرها من الدول بتزويد إسرائيل بأسلحة جديدة أثناء الحرب تعويضًا لخسائرها.

وبما أن اقتراحًا كهذا يُعد من القرارات الإستراتيجية المهمة، فيتطلب حسب أنظمة "الأوابك" إجماعًا للاتفاق عليه. إلا أن العراق وليبيا طالبتا في الوقت نفسه بإضافة بند على مشروع القرار بالطلب من الأقطار الأعضاء في "الأوابك"، تأميم الصناعة النفطية في دولها، الأمر الذي رفضته السعودية ودول الخليج الأعضاء؛ ونظرًا لاشتداد الخلاف حول إضافة بند التأميم لاعتباره خارج نطاق عمل الجلسة، تم الاقتراح بتبديل صفة الجلسة إلى اجتماع لوزراء النفط العرب بمن حضر، خارج نطاق وسقفية منظمة الأوابك. من اللافت للنظر أن الاجتماعين عقدا في مبنى منظمة "الأوابك" في الكويت، بل تم عقد الاجتماعين على الطاولة نفسها، لكن بصفات مختلفة. وهكذا تم الحصول على قرار الخفض التدريجي "من قبل وزراء النفط العرب" وليس "مجلس وزراء منظمة الأوابك" للصادرات النفطية العربية، تبعه حظر لصادرات النفط للدول المساندة لإسرائيل بالعتاد وعلى رأسها الولايات المتحدة. وكان حظر الصادرات ذاك بعد قرار الرئيس نيكسون والكونغرس إرسال مساعدات عسكرية إضافية إلى إسرائيل بقيمة ٢,٢ مليار دولار، في أوج الحرب في ١٧ أكتوبر. ويُعد هذا القرار البداية الفعلية للأزمة النفطية الأولى خلال عقد السبعينيات.

عكس خفض الصادرات والحظر النفطي على الولايات المتحدة وهولندا لدعمهما إسرائيل، التغيّر في ميزان القوى الدولي بتبيان القوة الجديدة للدول النفطية، بالذات السعودية. كما بيّن الحظر النفطي للشعب الأمريكي معنى هذا التغيّر في ميزان القوى، واضطرارهم الانتظار في طوابير طويلة أمام محطات البنزين للحصول على الوقود. وأسهم ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع التضخم، والعجز في موازين المدفوعات لبعض الدول. وأسهمت تلك الأزمة، في قيام الولايات المتحدة ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك هنري كيسنجر باتخاذ الإجراءات لتأسيس "وكالة الطاقة الدولية" في باريس لمواجهة صعود "أوبك" وتعاظم دورها. وقد عملت الدول الصناعية الأعضاء في "الوكالة" على إنشاء "مخزون بترول إستراتيجي" من دولها وبرنامج للسحب منه وتبادله فيما بينها في حالة انقطاع الإمدادات.

ومنذ ذاك تصدر موضوع "أمن إمدادات الطاقة" الاهتمام العالمي واتخذت حياله سياسات. لكن أثار هذا القرار التاريخي العربي كثيرًا من الأسئلة حول أثره في إنهاء الحرب، وعلى التعاون العربي لمواجهة عدوان إسرائيلي آخر، وهل ما زال للدول العربية القدرة ومجال التأثير الذي كان لها أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي؟

حقيقة الأمر أن هناك تغييرًا هيكليًا في خريطة الطلب على النفط، إذ خلافًا للحال عام ١٩٧٣، عندما كانت الدول الصناعية الأعضاء في "الوكالة" تستحوذ على حصة الأسد من الطلب العالمي، فإن معظم النمو في الطلب العالمي على النفط حاليًا (ومستقبله أيضًا) مصدره الاقتصادات الناشئة. كما أن طفرة إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخريين جعلتها دولة مصدرة لهما. هذا فضلًا عن سياسة "التخزين الإستراتيجي" للنفط المشار إليها، ووجود مصادر بترولية في غرب وشرق إفريقيا والقارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، فضلًا عن الإنتاج من بحر الشمال. إضافة لذلك، تغيّر آليات تسعير النفط وتداوله بشكل كبير، مضافًا إلى تغيّر "ميزان القوى" البترولي. فإذا أضفنا تبدل الوضع السياسي الحالي في الشرق الأوسط، وما تعانيه عديد من الدول العربية من أزمات تتضح صعوبة تكرار ذلك.

السؤال الثالث: قامت "أوابك" إبان عملك فيها بتأسيس شركات عربية مشتركة من حكومات أعضائها في مجالات مرتبطة بالنفط، ما تقييمك لمدى نجاح أو تعثر تلك التجربة؟

كان بودي القول: إن تأسيس الشركات المشتركة للمنظمة يُعد بحد ذاته عملًا ناجحًا تفتخر به المنظمة: (الشركة العربية البحرية لنقل البترول. الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن – أسري. الشركة العربية للاستثمارات البترولية – أبيكورب. والشركة العربية للحفر والتنقيب ومعهد النفط العربي للتدريب).

لكن اتضح لمنظمة الأوابك بعد التأسيس، أنه رغم تأسيس هذه الشركات العربية المشتركة برأسمال الأقطار الأعضاء في "الأوابك"، إلا أن الحقيقة التي عانت منها إدارة المنظمة هي

أن هذه الشركات، لم تستطع حتى الآن أن تلعب دورًا أساسًا في صناعة النفط العربية.

لقد أدى هذا إلى لعب هذه الشركات دورًا ثانويًا، رغم استثمارات الدول العربية الأعضاء فيها. الأمر الذي شكّل خيبة أمل كبرى لإدارة "الأوابك" في حينه، والأمين العام الدكتور علي عتيقة بالذات، الذي حاول جاهدًا تمتين العلاقات ما بين الشركات المشتركة والصناعة النفطية الوطنية العربية، متمثلة بشركات النفط الوطنية الحديثة العهد حينئذ. أدى هذا التباين في وجهات النظر إلى صعوبة انضمام الشركات العربية المشتركة في صلب المؤسسات النفطية لكل دولة، التي كانت تمر هي بدورها في مرحلة تأسيسية، لتثبيت وضعها ضمن القطاع النفطي فيها.

هل هناك حاجة لعمل عربي مشترك؟ لقد تطور القطاع النفطي العربي على أساس سيادة كل دولة على اتخاذ قراراتها. لكن الكلام عن العمل العربي المشترك، لا يعني البتة التدخل في سيادة الدول، بل هو وسيلة لتأسيس شركات مهنية مشتركة تستقطب مهارات عربية تتعاون مع الدول النفطية في تطوير قطاعها النفطي.

فهناك الشركة العربية للنقل البحري المشترك، أولى شركات المنظمة والمالكة لعدد من ناقلات النفط، وهناك شركة أبيكورب للاستثمارات النفطية، التي تعدل مسماها ورسالتها لتصبح "الصندوق العربي للطاقة"، حيث يمكن لهذه وغيرها عقد شراكات مع الشركات الوطنية في كل دولة على حده لدعم القطاع الوطني. وطالما التوجه الحالي نحو منظومة الطاقة عمومًا وليس النفط فحسب، يتوجب طرح سؤال مهم حول الشبكات العربية الكهربائية المشتركة. فهناك لدى مجلس التعاون الخليجي مشروع للربط الكهربائي بين دوله. كما أن لدى الصندوق العربي مشروعًا يربط الطاقة الكهربائية ما بين دول المشرق والمغرب، وقد تستطيع منظمة الطاقة العربية بحلتها الجديدة تنسيق تلك الجهود.

السؤال الرابع: من خلال معاصرتك لصناع قرارات النفط والطاقة في الدول العربية، ما تقييمك لأبرز التحديات التي يواجهونها؟

تستقطب الشركات النفطية العربية الخريجين الأوائل سنويًا. لقد حصل لدينا صناعة يعتد بها، وفي بعض الأحيان، منافسة للشركات النفطية العالمية، بل موازية لها في الجودة والإنتاجية. كيف لا، والشركات الوطنية النفطية العربية تنتج يوميًا نحو ثلث الإنتاج العالمي، أو نحو ٣٠ مليون برميل يوميًا من النفط، فضلًا عن الغاز. وقد استقر الإنتاج النفطي العربي رغم الحروب التي عانينا منها جميعًا. وتعتمد الأسواق العالمية على استقرار الإنتاج من الدول العربية بالذات وتوازن العرض والطلب العالمي، حيث تلعب إمدادات النفط العربي دورًا مهمًا جدًا في هذا المجال الحيوي.

لقد زرت بحكم عملي في "الأوابك" ومن ثم "ميس" منشآت نفطية لنحو ١٤ دولة عربية، ورأيت بأم العين، النسبة العالية من الكوادر العربية العاملة في تلك المؤسسات. نجد مسؤولين كبارًا من الوزراء والإداريين العرب الذين اكتسبوا مهارات قيادية وسياسية في المجال النفطي. طبعًا، نواجه تحديات لا تقل أهمية عمّا واجهته شركات النفط الوطنية سابقًا.

أما فيما يتعلق بالقياديين في قطاعي النفط أو الطاقة، فإن المسؤوليات المنكبة عليهم، تفرض قيادات ذكية وجريئة. وقد توسعت وتطورت مسؤوليات وزير النفط أو الطاقة العربي عبر العقود من مجرد تأمين المحروقات للسوق المحلي في البداية، أو التأكد من كسب حقوق الدول المنتجة في المفاوضات مع شركات النفط العالمية، وتأسيس شركات النفط الوطنية على مستوى عالٍ، إلى مهام تشمل الاهتمام بالبيئة والاحتباس الحراري، أو تطوير الطاقات المستدامة أيضًا.

هناك أيضًا مجال حديث أصبح جزءًا لا يتجزأ من مهام وزراء النفط العرب: وهو العلاقات ما بين الدول المصدرة نفسها، والعلاقات مع الدول المستهلكة. وقد توسع مجال هذه العلاقات خلال نصف القرن الماضي، وقد حرصت "أوبك" ووزراؤها خلال مؤتمر "الأوبك" الدولي التاسع الذي عقد في فيينا

> التحدي الحقيقي أمام الدول النفطية ليس السعر والإنتاج، بل بناء تنمية مستدامة للأجيال

خلال شهر يونيو ٢٠٢٥ على تبيان ضرورة استدامة الطلب على البترول في سلة الطاقة المستقبلية، جنبًا إلى جنب الطاقات المستدامة.

وتقع كذلك مسؤولية كبرى على وزراء النفط في تأمين الريع النفطي اللازم لتمويل جهاز الدولة المدني والعسكري حسب الموازنة السنوية للدولة، فضلًا عن الحرص على استمرارية الانتعاش الاقتصادي للبلاد. وطبعًا، هناك دور وزير النفط أو الطاقة في التعامل بصورة منفتحة ومسؤولة مع وسائل الإعلام لشرح سياسات بلاده. لكن، هناك عدة أمور ما زلنا بصدد معالجتها في بعض الدول. وأهمها كيفية التحول من اقتصاد يعتمد على الريع النفطي، إلى اقتصاد أكثر تنوعًا. ومع الأسف الشديد، هناك فساد مستشري في القطاع النفطي في عدة دول عربية. كما تتأثر بعض القطاعات النفطية العربية بتدخلات وقرارات السياسيين في القطاع النفطي. وهذا الأمر يزداد سوءًا مع تدهور النظام السياسي في البلاد. ومع الأسف الشديد، هناك اليوم نحو ثلاثة وزراء نفط عرب خدموا في وزارة طاقة واحدة، إما محكوم عليهم أو يحاكمون بقضايا الفساد.

هناك مع استقرار الأوضاع السياسية وتبني الإصلاحات في الدول النفطية، مجال لتحديد "مصالح الدولة" النفطية على المدى البعيد. من التنويع ما بين الإنتاج النفطي والغازي، عدد وأنواع المصافي الواجب تشييدها في البلد الواحد، التوازن الجيواستراتيجي للبلاد في تشييد مرافئ التصدير. ومدى الولوج في مصادر الطاقة المستدامة. لكن، مع غياب الاستقرار والإصلاحات والشفافية، تغيب السياسات النفطية البعيدة المدى. وهنا يلعب وزير الطاقة المتمكن في محاولة تشييد قطاع نفطي في وضع صعب جدًا.

السؤال الخامس: في مؤلفك الجامع عن سيرة عبدالله الطريقي - مسؤول النفط في السعودية خلال ١٩٦١-١٩٥٤ وتوثيق بعض ما كتبه خلال الستينيات. هل قابلته وما انطباعك عن منجزاته؟

طلب مني المرحوم الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام السابق لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، أثناء عملي في ١٩٩٨ مع نشرة "ميس" في نيقوسيا، قبرص، أن أجمع مقالات وكراسات وخطب المرحوم عبدالله الطريقي وكتابة مقدمة طويلة للمرجع. وهذا ما حصل فعلًا. سافرت إلى بيروت للاطلاع على مجموعة واسعة من أوراق الطريقي، وأخذتها معي إلى نيقوسيا. طبعًا، كنت ككثير غيري من الطلبة العرب في الولايات المتحدة نتابع خلال الستينيات والسبعينيات أدبيات الأستاذ الطريقي، الذي كان قوميًا عربيًا وخبيرًا نفطيًا، وأحد أوائل الجيولوجيين السعوديين المتخرج بشهادة عالية من جامعة أمريكية.

يعود السبب لنشر الكتاب، هو أنه بعد وفاة الطريقي، حصل مركز دراسات الوحدة العربية على منحة وقفية من مواطن كويتي لإصدار كتاب جامع لأدبيات الطريقي اعتمد على المنشورات التي أصدرها في السعودية وبقية الدول العربية ونشر عديد من مقالات المرحوم الطريقي. واستطعت في إحدى رحلاتي إلى الرياض أن اجتمع مع عدد من معاصري المرحوم الطريقي. أتيحت لي الفرصة أيضًا أن اجتمع مع بعض أفراد عائلته خارج السعودية.

أما لقائي الشخصي مع الطريقي فكان في الكويت، يوم زيارة السادات للكنيست الإسرائيلي. التقى مساء ذلك اليوم في منزل الأمين العام لمنظمة الأوابك الدكتور علي عتيقة، وكل من الصحافي المرحوم أحمد بهاء الدين، وكان يعمل حينئذ رئيسًا لتحرير مجلة العربي في الكويت. طلب مني الدكتور عتيقة أن أحضر الأستاذ الطريقي من مكتبه وسط مدينة الكويت إلى اللقاء. كان الحزن مخيمًا على أعضاء المجموعة برمتها، فضلًا عن محاولة استيعاب الانعكاسات المترتبة على الزيارة للكنيست نفسها.

كتبت في المجلد عن المرحوم الطريقي رأيي عن رؤيته النفطية في نحو ٧٠ صفحة، شكّلت مقدمة للكتاب الذي يحوي العشرات من مقالاته ودراساته، التي كان بالإمكان لي الحصول عليها. وقد توزعت هذه المقالات ما بين المطبوعات السعودية والعربية.

باختصار، أعجبت بحيويته ونشاطه وعزيمته لكشف حسابات الشركات النفطية؛ نظرًا للغموض واللغط الذي كان يحيط بعمل هذه الشركات في حينه. أعجبني تطلعاته العربية والخارجية، التي أهلته أن يبادر مع زميله وزير النفط الفنزويلي الونزو بيريز في عقد الخمسينيات لحماية الريع النفطي الذي تدفعه الشركات للدول المصدرة والمحافظة على حجم الصادرات النفطية. انتهز الطريقي والوزيرالفنزويلي انعقاد مؤتمر النفط العربي الأول في القاهرة عام ١٩٦٠، فحثا أكبر عدد من الوفود الرسمية لحضور المؤتمر لعدم إثارة الشبهة حول وجودهم سويًا، بالذات لأخذ الحذر من رد فعل الشركات النفطية وضع العقبات أمام ما كانا يخططان له، ألا وهو تنسيق الدول النفطية الكبرى فيما بينها لمواجهة تكتل الشركات الغربية صاحبة امتيازات النفط في أراضيها. فكانت الفرصة لعقد اجتماع سري ما بين رؤساء وفود الدول المنتجة في إحدى ضواحي القاهرة. تمخضت جهودهما لاحقًا إلى عقد الاجتماع التأسيسي لمنظمة الأوبك في بغداد في سبتمبرعام ١٩٦٠.

السؤال السادس: عاصرت مؤتمرات "أوبك" لمدة عقدين من الزمن تقريبًا. ما تقييمك لدورها طوال تاريخ تغطيتك لتلك المؤتمرات؟

بدأت تغطية المؤتمرات الوزارية لـ"أوبك" منذ عقد الثمانينيات عندما التحقت في "ميس". وكان في حينه المرحوم إيان سيمور رئيس تحرير النشرة يُعد أهم صحافي بترولي عالمي وهو المسؤول الرئيس عن تغطية مؤتمرات "الأوبك"، وكانت علاقاته ممتازة مع معظم وزراء الدول الأعضاء. وكانت تغطيته للمؤتمرات الوزارية "مرجعية" تتسابق وكالات الأنباء في نقلها لمصداقيته. ويُعد مؤلفه "أوبك: أداة تغيير" أحد أهم المراجع التي لا غنى لأي باحث أن يطلع عليها، وقد صدر الكتاب باللغة الإنجليزية عن منظمة الأوبك وباللغة العربية عن منظمة الأوابك. وهو شامل ودقيق لدقائق ونتائج مفاوضات "الأوبك" مع الشركات في عقد الستينيات والسبعينيات.

كانت قرارات السبعينيات تاريخية، بكل معنى الكلمة. فقد تم التفاوض والحصول عندئذ على تنازلات مهمة من الشركات النفطية الكبرى التي كانت تشكّل منذ نشوء الصناعة النفطية العالمية احتكارات كبرى. وخير مثال على هذا، هو أن مجمل التجارة النفطية منذ أوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٧٠ كانت محتكرة: اتفاقات الإنتاج، والتكرير، والتسويق، والتسعير. وهذا بالفعل ما كان الطريقي وزميله وزير النفط الفنزويلي يدعوان لتغييره. وقد نجحت "الأوبك" إلى حد كبير في ذلك. لقد شكّلت مفاوضات السبعينيات نجاحًا سياسيًا/ اقتصاديًا تاريخيًا ومهمًا جدًا للدول النفطية، حيث لعبت السعودية دورًا مهمًا في المفاوضات. فبحكم متانة وحجم صناعتها النفطية استطاعت السعودية أن تلعب دورًا أساسًا نيابة عن "الأوبك" في التفاوض الذي أدى لهذا النجاح.

نحن نمر في فترة تاريخية أخرى الآن، ومنظمة الأوبك ووزراؤها يلعبون الآن كذلك دورًا تاريخيًا مهمًا جدًا يماثل دور زملائهم في عقدي الستينيات والسبعينيات. وما "مؤتمر الأوبك الدولي التاسع" في شهر يوليو ٢٠٢٥، إلا دليل على ما تحاول المنظمة تحقيقه، ألا وهو الحفاظ على مكانة النفط في سلة الطاقة العالمية المستقبلية جنبًا إلى جنب مع تقليص الانبعاثات.

فالمهمة التاريخية لمنظمة الأوبك في مرحلتها الحالية. وهي مهمة لا تقل أهمية عن مهمة السبعينيات، إن لم تكن بالأهمية نفسها. إذ إنها مرحلة تتطلب كثيرًا من الدبلوماسية والمعرفة بصناعة الطاقة، والنجاح من خلال هذه السياسة في تقليص الانبعاثات، التي أصبحت ضرورة يهتم بها الرأي العالمي، ولا يمكن تجاهلها، بل التعامل معها بأفكار واقتراحات جديدة تعكس مصالح كل الدول، كما أشار الأمير عبدالعزيز بن سلمان في كلمته لمؤتمر فيينا في جلسته الافتتاحية.

بينما كانت مهمة السبعينيات اكتساب حقوق الدول النفطية من الشركات البترولية الاحتكارية. فمهمة "الأوبك" ووزرائها اليوم ضمان مستقبل البترول في سلة الطاقة

العالمية وتشجيع التطورات العلمية الحديثة في تقليص الانبعاثات في الوقت ذاته. فالتحدي اليوم هو التأكد من استدامة النفط ضمن المتطلبات العالمية، مقارنة بالأمس، حيث إن التحدي كان منصبًا على اكتساب الحقوق المغتصبة من الشركات الاحتكارية.

> لقد مثّل الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ نقطة تحوّل كبرى في التاريخ الحديث؛ إذ كشف عن القوة الحقيقية للدول المنتجة للنفط، وأجبر القوى العظمى على إدراك أن النفط لم يعد مجرد سلعة اقتصادية، بل أداة سياسية وجيواستراتيجية قادرة على تغيير موازين القوى الدولية وإعادة صياغة السياسات العالمية تجاه الشرق الأوسط

السؤال السابع: نشرة "ميس" التي عملت بها محررًا ورئيسًا للتحرير. كانت علامة فارقة في الإعلام الاقتصادي والبترولي في منطقة الشرق الأوسط منذ ٦٨ عامًا. ما ظروف تأسيسها وتبوئها تلك المكانة في المنطقة والعالم؟

كان النشر الإعلامي النفطي في الدول العربية محدودًا جدًا. كان صعبًا حتى على المسؤول النفطي في بلد عربي أن يكون ملمًا بما فيه الكفاية بصناعة النفط في الدول الأخرى. كانت هناك نشرات نفطية أمريكية، ولكن لم يكن من السهل عليها أو على محرريها توفير التغطية النفطية الشرق الأوسطية. فقد كان من الصعب على مؤسساتهم الإعلامية تحمل نفقات إقاماتهم مع عائلاتهم في مدن الشرق الأوسط، هذا إذا استطاعوا الحصول على تأشيرة إقامة. كما أن الأخبار النفطية على وكالات الأنباء كانت محدودة جدًا.

كنا عربيًا نواجه مشكلات مزمنة: كانت معظم الأخبار النفطية تُعد سرية لا يجوز نشرها أو الإفصاح عنها، كما افتقرت وسائل الإعلام العربية عندئذ إلى محررين محترفين ذوي خبرة بالصناعة النفطية العربية أو العالمية، باستطاعتهم نقل الخبر النفطي بدقة. وكانت وظيفة "السكرتير الصحافي" لوزير النفط، حمل حقيبة الوزير إلى قاعة الاجتماعات، لا أكثر ولا أقل، دون أي تصريحات. في ظل هذه الأجواء، عرضت شركة "أرامكو" مساندة المرحوم فؤاد أتيم، من مواليد القدس وخريج "الجامعة الأمريكية في القاهرة"، الذي كان يعمل في قسم التحرير والنشر في "أرامكو" عند مغادرته عمله للعودة إلى بيروت في منتصف الستينيات، أن يؤسس نشرة نفطية أسبوعية باللغة الإنجليزية في بيروت، التي كانت في حينه عاصمة النشر في الدول العربية. وذلك على أساس أن تشتري "أرامكو" عددًا محدودًا من النشرة لمدة سنتين، حيث كانت ترسل بالبريد الجوي من بيروت إلى جميع أنحاء العالم، حتى الحرب الأهلية اللبنانية، فانتقلت إلى نيقوسيا، قبرص.

بالنسبة إلى عملي مع "ميس"، فقد كان على إثر رسالة تسلمتها في صيف عام ١٩٧٩ من الناشر فؤاد أتيم يطلب مني الالتحاق بالنشرة. في الحقيقة واجهت صعوبة في اتخاذ القرار، لأن الحكومة العراقية في الوقت نفسه رشحتني لتسلم مهمة في فيينا لوظيفة مدير وكالة أنباء "الأوبك"، التي كانت قيد التأسيس عندئذ. لم يكن من السهل الاعتذار عن القرار الحكومي، لكن سافرت إلى بغداد من الكويت في عام ١٩٨٠، وقابلت وزير النفط حينئذ الأستاذ تايه عبدالكريم في مكتبه، وبالمصادفة وجدت نسخة من "ميس" على طاولته. قدمت له اعتذاري لقبول فكرة العمل لتأسيس وكالة أنباء "الأوبك". سألني لماذا؟ أجبته: أمامك الآن نسخة من "ميس"، وأعتقد أن معظم وزراء "الأوبك" يقرأون "ميس" أسبوعيًا. فهل تعتقد أن وكالة أنباء مملوكة من ١٣ دولة، اثنان منها في حال حرب (العراق وإيران) ستنجح في عملها. فوافق على قراري لالتحاق بنشرة "ميس" وسلّمت عليه وشكرته ورجعت إلى الكويت قبل الالتحاق بنشرة "ميس" لمدة ٢٤ عامًا ١٩٨٠-٢٠٠٤.

تأسست "ميس" في محيط إعلامي جديد. نعم، هناك العشرات من المطبوعات في بيروت خلال الستينيات والسبعينيات، لكن "ميس" كانت الوحيدة حينئذ المتخصصة بالبترول باللغة الإنجليزية. والذي ساعد "ميس" في نجاحها منذ تأسيسها، هو الجو المحيط بها في بيروت حينه. على سبيل المثال، كانت هناك مكاتب إقليمية في بيروت لنحو أكثر من ٢٠٠ شركة نفطية عالمية ومصارف دولية. الأمر الذي ساعد في الحصول على المعلومات والاشتراكات، في الوقت نفسه حرصت "ميس" على دقة معلوماتها وصحة الأخبار. فغلطة واحدة في الإعلام البترولي تقضي على مهنية النشرة. ولعب كل من الناشر فؤاد أتيم ورئيس التحرير إيان سيمور دورًا رئيسًا في نجاح النشرة، مع المحررين الذين يُعدون على أصابع اليدين فقط. كانت مهمة سيمور رئاسة التحرير وتغطية مؤتمرات "الأوبك" برمتها. وقد اعتمدت وكالات الأنباء على ما كتبه عن "الأوبك" ومؤتمراتها، معتبرة معلوماته مصدرًا أساسًا.

استمرت الأمور دون تغيير يذكر، حتى الانتقال إلى نيقوسيا، قبرص إثر الحرب الأهلية اللبنانية. لكن أدى الابتعاد عن بيروت والمكاتب الإقليمية للشركات الدولية هناك للاضطرار لزيادة السفر إلى الأقطار العربية والمؤتمرات المتخصصة للحصول على الأخبار. واستمرت "ميس" النشرة النفطية الشرق أوسطية لوقت طويل. وتدريجيًا أصبحت أرافق سيمور في جولاته، بالذات في تغطية الاجتماعات الوزارية لـ"أوبك"، هذا إضافة إلى سفراتي العديدة للدول العربية لإجراء المقابلات وكتابة التقارير النفطية عنها.

تستمر "ميس" في المحافظة على مستواها الدقيق في التغطية واحترام القارئ المختص لمحتواها، رغم تزايد عدد النشرات البترولية خلال نصف القرن الماضي، حيث بدأت وكالات الأنباء الدولية تهتم بالأخبار النفطية منذ عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ازدياد عدد النشرات النفطية الأمريكية والأوروبية. وقد انتخبني زملائي في "ميس" رئيسًا للتحرير بعد رحيل إيان سيمور.

السؤال التاسع: تابعت منذ بداية هذا القرن بمؤلفات عدة موضوع إمكانات النفط والغاز في حوض شرقي البحر المتوسط. هل ترى الأحداث الحالية ستثبط أم تحفز التنقيب في ذلك الحوض؟

بدأ الاهتمام بالتنقيب عن الغاز في شرقي البحر الأبيض المتوسط منذ بداية هذا القرن، بالذات بعد إصدار "إدارة المعلومات الجيولوجية الأمريكية" التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية دراسة عن "حوض ليفانت" تتوقع فيه إمكانية العثور على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي لـ"الحوض" تمتد عبر مياه الحوض في "مصر، فلسطين، إسرائيل، قبرص، لبنان، سوريا وتركيا". اعتمدت الدراسة على أبحاث جيولوجية سابقة، بمعنى أنها لم تجر عمليات التنقيب بنفسها.

ومن الجدير بالذكر، أن مصر كانت قد بدأت منذ أوائل عقد الثمانينيات بالاستكشاف والإنتاج في البحر المتوسط، طبعًا هذا

إضافة إلى إنتاجها من خليج السويس والصحراء الشرقية والصحراء الغربية. غيّرت مصر سياستها في أوائل عقد الثمانينيات عندما قررت اعتماد اكتشاف غازي مساويًا لاكتشاف نفطي من ناحية التعويض المالي للشركة النفطية، وهذا كان مهمًا للشركات العاملة، إذ إنها كانت تغلق فوهة البئر في حال اكتشاف الغاز؛ نظرًا للربحية الضئيلة سابقًا للغاز بالنسبة للنفط.

لكن بعد تغيّر طبيعة صناعة البترول العالمية في السبعينيات وارتفاع أسعار النفط، بدأت مصر كغيرها من الدول تهتم بإمكانية استعمال الغاز- بالذات في توليد الكهرباء أو كمصدر طاقة في المصانع الثقيلة (الصلب والحديد، والبتروكيماويات).

زاد الاهتمام، كما هو متوقع، من قبل دول شرق المتوسط، في اكتشاف الغاز في "حوض ليفانت". في الحقيقة، برزت ثلاثة إهتمامات لغاز شرق المتوسط. الأول، من أوروبا، حيث حاولت ولا تزال تنويع مصادرها الغازية، بدلًا من الاعتماد على مصدر واحد فقط، كما كان الأمر مع الغاز الروسي قبل حرب أوكرانيا حتى ٢٠٢٢. الثاني، من الولايات المتحدة، حيث وجدت فرصة تزويد إمدادات غازية جديدة قريبة من الأسواق الأوروبية، لفك الاعتماد عن الغاز الروسي. ولربما الأمر الأهم لواشنطن، كان إمكانية ربط إمدادات الغاز ما بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لتقليص النزاعات والحروب من جهة، وزيادة سياسة الاعتماد الاقتصادي فيما بينهم من جهة أخرى. أما الثالث، فكان من دول شرق المتوسط، المتطلعة لاحتياطات بترولية في أراضيها أو المناطق البحرية من أجل التصدير والاستهلاك ذات مردود مالي عالٍ. لكن تعاني صناعة الغاز في شرق المتوسط من الاستقرار السياسي الداخلي والعلاقات بين دول المنطقة، وتواجه تطوير احتياطاته تحديات عدة:

أولًا: الخلاف حول الحدود البحرية بين الدول المجاورة قبل بدء الاكتشافات، وصعوبة التفاوض لترسيم تلك الحدود.

ثانيًا: تفاقم الخلافات السياسية بين دول المنطقة. إذ نتج عن الاحتلال التركي لشمال قبرص عام ١٩٧٤ تأسيس جمهورية للقبارصة الأتراك لا يعترف بها سوى تركيا. لذلك ورغم الاكتشافات في الحدود البحرية القبرصية - المصرية أو الحدود القبرصية - الإسرائيلية، لم تبادر الحكومة القبرصية بمنح الموافقات اللازمة للشركات في تطوير الحقول؛ بسبب الخلاف مع الجانب التركي حول تقاسم الريع من الغاز. إضافة إلى ذلك، تعاني لبنان، من رسم الحدود اللبنانية – السورية، وعدم تصديق مجلس النواب اللبناني على اتفاق الحدود مع قبرص، إضافة لذلك قضايا الحدود البحرية اللبنانية - الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، تنص اتفاقية أوسلو على أن الاستكشاف والتطوير والإنتاج في بحر غزة المطل على القطاع، هو من صلاحيات السلطة الفلسطينية في رام الله، بينما المسؤولية الأمنية في بحر غزة مسؤولية السلطات الإسرائيلية. وقد اختارت السلطة الفلسطينية شركة "بريتش غاز" التي اكتشفت حقل غاز "غزة مارين" في بحر غزة. لكن انسحبت الشركة من عملها وباعت جميع أصولها لشركة "شل" التي انسحبت أيضًا؛ نظرًا للعراقيل المستمرة التي وضعتها إسرائيل خلال عقدين من الزمن أمام تطوير حقل غزة المحدود الحجم.

ثالثًا: هناك دول في المنطقة كبيرة الحجم وذات عدد سكاني ضخم، بالذات مصر وتركيا. وقد حققت مصر أضخم الاكتشافات البحرية الغازية. أما تركيا، فرغم محاولاتها العديدة، لم تستطع تحقيق أي اكتشاف غازي في شرق البحر الأبيض المتوسط. لكن، حققت اكتشافين في مياهها الإقليمية جنوبي وغربي البحر الأسود. ويكمن هناك تحدٍ كبير للدولتين، فهما بحاجة مستمرة لزيادة الاكتشافات؛ نظرًا لضخامة أسواقهما الداخلية.

السؤال العاشر: بالنسبة لوطنك الأم – العراق- هل أنت متفائل بمستقبل مزدهر لصناعة النفط فيه، وما أبرز التحديات التي تواجهه؟

من الصعب الحديث اليوم عن "مستقبل مزدهر" في العراق، للنفط أو غيره. فقد أدى احتلال ٢٠٠٣ إلى تخريب مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. وما لم يخرب من مؤسسات، فقد تم اللجوء إلى حشد دوائر الدولة بموظفين من الأحزاب والمليشيات المذهبية، دون اعتبار لشهاداتهم العلمية أو خبراتهم المهنية. ويعاني قطاع النفط العراقي، كما القطاع المصرفي، من الفساد المستشري في البلاد.

تحاول الحكومة العراقية الحالية خلق توازن ما بين طهران وواشنطن في العراق اليوم. هناك شكوك كبيرة في موافقة الأحزاب والمليشيات المذهبية على هذه الحلول، كما هو الأمر بالنسبة لإمكانية نزع سلاح حزب الله في لبنان. أما بالنسبة للصناعة النفطية العراقية فرغم المؤشرات الإيجابية لتوفر احتياطات ضخمة، لكن تكمن المشكلة في عدم توفر العدد اللازم من المتخصصين في القطاع النفطي. إن "الكادر النفطي العراقي" الذي تم ابتعاثه للدراسة في الجامعات العالمية هو بمجمله خارج البلاد. من الصعب جدًا عودة أعداد كبيرة من هذا الكادر النفطي في ظل الأجواء الصعبة التي لا تزال تحيط بالعراق.

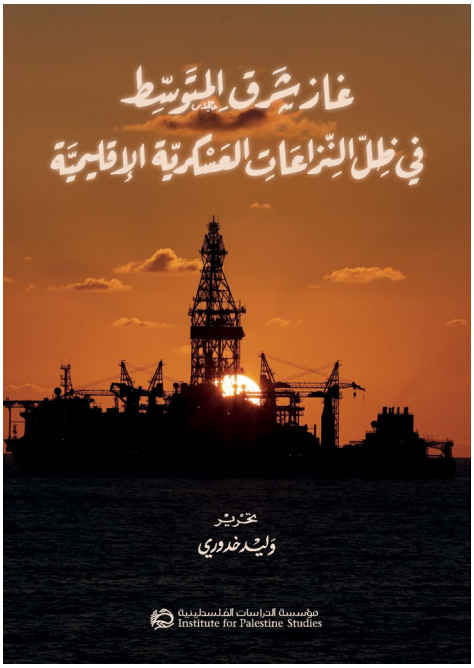

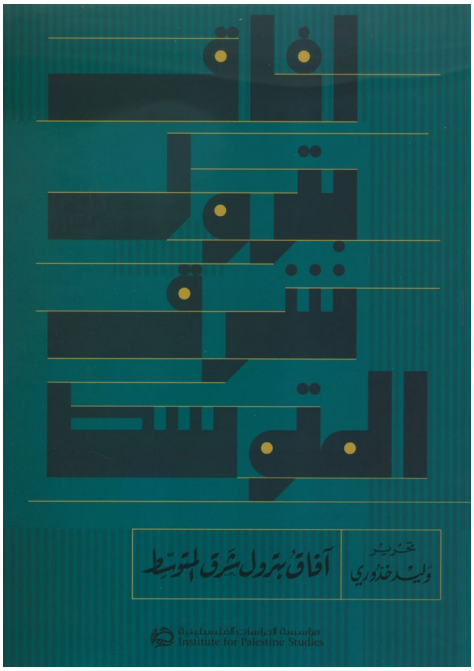

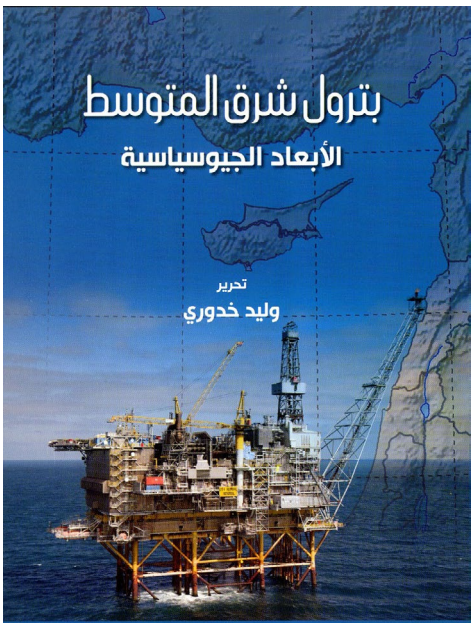

العوامل الرئيسة التي تُشكّل قرارات "أوبك +"

بسام فتوح
معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

أندرياس إيكونومو
معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

في ٣ أغسطس ٢٠٢٥، وافقت الدول الثماني الأعضاء في مجموعة "أوبك +" (المعروفة بأوبك ٨ +)، وهي: السعودية، روسيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، كازاخستان، الجزائر، وسلطنة عمان، عن تعديلات طوعية إضافية في إنتاج النفط في أبريل ونوفمبر ٢٠٢٣، لاستكمال التخلص التدريجي من مستوى نوفمبر ٢٠٢٣ من تخفيضات الإنتاج الطوعية، بإجمالي ٢٫٢ مليون برميل يوميًا، مع إعادة آخر زيادة في الإنتاج قدرها ٥٤٧ ألف برميل يوميًا في سبتمبر.

ولا تزال المجموعة تحتفظ بالمرونة لإيقاف أو عكس أي تعديلات معلنة في الإنتاج. وقد صدر أول إعلان عن إعادة ضخ ذلك الإنتاج في ديسمبر ٢٠٢٤، عندما وافقت "أوبك ٨ +" على تمديد التخفيضات الطوعية حتى نهاية مارس ٢٠٢٥ والبدء في إعادة ضخها من ١ أبريل ٢٠٢٥. وفي ٣ مارس ٢٠٢٥، أعادت "أوبك ٨ +" تأكيد قرارها الصادر في ديسمبر ٢٠٢٤ بالمضي قدمًا في التخلص التدريجي والمرن بدءًا من ١ أبريل ٢٠٢٥.

منذ قرار "أوبك ٨ +" في مارس، دار جدلٌ واسعٌ حول العوامل الكامنة وراء هذا القرار، وتوقيته، وآثاره. وتراوحت التفسيرات بين تحول في استراتيجية "أوبك +" (تشمل جميع أعضاء أوبك الـ١٢ وعشرة دول من خارج أوبك) من إدارة السوق نحو تعظيم حصتها السوقية؛ ومعاقبة المنتجين غير الملتزمين؛ وصولًا إلى الضغط على منتجي النفط الصخري الأمريكي؛ وإرضاء الرئيس ترامب، الذي دعا باستمرار إلى انخفاض أسعار النفط كعنصر أساس في سياسة الطاقة الأمريكية.

ولكن كما هو الحال غالبًا مع قرارات "أوبك +"، يمكن تفسير هذه القرارات بناءً على أساسات السوق والديناميكيات الداخلية للمجموعة.

فيما يتعلق بأساسات السوق، وعلى الرغم من الرواية السائدة عن "فائض المعروض من النفط" منذ عام ٢٠٢٤، فقد تمكن السوق حتى الآن من استيعاب إنتاج "أوبك ٨ +" الإضافية دون زيادة كبيرة في مخزونات النفط الخام والمنتجات. تشير التقديرات الأولية إلى أن مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زادت بشكل متواضع في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ وظلت أقل بكثير من متوسط السنوات الخمس إلى نحو ١٠٠ مليون برميل مقابل ٧٤ مليون برميل أقل من المتوسط في نهاية عام ٢٠٢٤ (الشكل ١).

إضافة إلى الأساسات الأقوى من المتوقع في عام ٢٠٢٥، أظهرت بيانات عام ٢٠٢٤ المعدلة أن إستراتيجية "أوبك +" كانت فعّالة في الحفاظ على السوق في حالة عجز في عام ٢٠٢٤، مع بقاء مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في بداية عام ٢٠٢٥ أقل بكثير من متوسط السنوات الخمس، وفي أسفل نطاق السنوات الخمس على الرغم من استمرار مراجعة تقديرات الطلب العالمي على النفط بالهبوط.

لكن الرأي السائد أن الزيادة في المخزونات هذا العام لم تأت من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث كان معظم المخزونات المتراكمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو مخزونات عائمة في أعالي البحار، حيث تتخذ السفن طرقًا أطول لتجنب المرور عبر البحر الأحمر وتكافح الدول الخاضعة للعقوبات لتسلّم النفط الخام للمشترين. وتُعد الصين أهمها، وقد أبلغ عديد من متتبعي السفن عن زيادات حادة في مخزونات الصين من النفط الخام والمنتجات. ومع ذلك، من الصعب التحقق من حجم الزيادة؛ نظرًا لأن الصين لا تبلغ عن بيانات مخزوناتها من النفط الخام والمنتجات. أيضًا، وبافتراض وجود تراكم كبير للمخزونات في الصين، فليس من الواضح ما إذا كان هذا مدفوعًا باعتبارات تجارية أو إستراتيجية؛ بسبب المخاوف المتزايدة بشأن أمن الطاقة، وإذا كان الأمر كذلك، متى سيتم طرح هذه المخزونات في السوق؟ حتى أن بعضهم اقترح أن احتياطيات نفط الصين

الشكل ١: مخزونات نفط دول مجموعة التعاون والتنمية (مليون برميل)

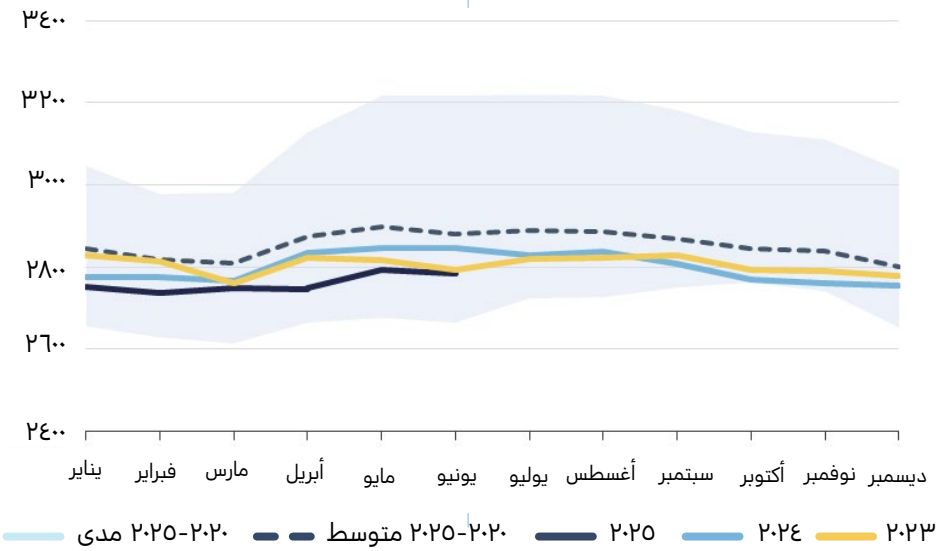

يمكن أن تكون بمثابة مخزن بديل للقيمة كالذهب.

على الرغم من احتمال ارتفاع مخزونات النفط الخام في الصين بشكل حاد خلال الأشهر الأخيرة، من المهم التأكيد على وجود تفسيرات بديلة للتوفيق بين تقديرات المخزونات، التي تُظهر فوائض كبيرة والتغيّر الفعلي في تلك المخزونات، الذي يُشار إليه غالبًا بمشكلة "البراميل المفقودة". وكما في الحالات السابقة، قد تكون هذه "البراميل المفقودة" نتيجة أخطاء إحصائية، ويمكن "اكتشافها" في نهاية المطاف من خلال مراجعة الطلب أو العرض أو كليهما. يُعزز هيكل السوق، المتصف بـ Backwardation حين يكون السعر الفوري، للأصل الأساس (كالنفط) أعلى من الأسعار المتداولة في سوق عقوده الآجلة، والممتد حتى عام ٢٠٢٦، (الشكل ٢)، وقد لا يكون تراكم المخزون في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كبيرًا كما هو مُفترض.

العامل الآخر الذي يُشكل قرار "أوبك ٨ +" هو الديناميكيات الداخلية داخل المجموعة. كان التماسك محركًا رئيسًا لسياسة "أوبك +" عمومًا، وخاصةً في أعقاب صدمة كوفيد. ومن المبادئ الأساسية للتماسك القوي مبدأ "المسؤولية الجماعية": على جميع أعضاء "أوبك +" الامتثال لمتطلبات حصصهم؛ لأن هذا يضمن "العدالة" و"الإنصاف" بين المنتجين. على مدى السنوات القليلة الماضية، قدمت "أوبك +" عديدًا من الابتكارات لتشجيع الامتثال، بما في ذلك تنفيذ تدابير "التعويض" للدول الأعضاء، التي أنتجت أكثر من اللازم في أشهر معينة، وعقد اجتماعات منتظمة للجنة المراقبة الوزارية المشتركة (JMMC)، لمراقبة الامتثال وتشجيع غير الملتزمين لتقديم خطط التعويض. أيضًا، في الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين لـ"أوبك" والدول غير الأعضاء في "أوبك" الذي عقد في يونيو، كُلّفت أمانة "أوبك" بوضع آلية لتقييم أقصى قدرة إنتاج مستدامة للدول المشاركة (MSC)، لاستخدامها كمرجع لخطوط الأساس للإنتاج لعام ٢٠٢٧ لجميع دول "أوبك +". ومن شأن هذا أن يضمن توزيعًا أكثر عدالة لمتطلبات الإنتاج على أساس نسبي.

مع استمرار إنتاج بعض دول "أوبك ٨ +" فوق حصصها المقررة، أصبحت سياسة تمديد التخفيضات الطوعية أقل جدوى بمرور الوقت، لا سيما مع إشارة بعض أعضاء "أوبك ٨ +"، مثل كازاخستان، إلى عدم نيتها الالتزام بحصصها المقررة أو تعويض فائض الإنتاج. في الواقع، يمكن القول: إن التمسك بقرار تمديد التخفيضات الطوعية في ظل تباين مستويات الالتزام وأساسات السوق الأقوى من المتوقع كان سيُقوّض التماسك داخل المجموعة.

في ظل هذا السياق من الأساسات الأقوى من المتوقع، ومع الحفاظ على التماسك داخل "أوبك +"، فإن تخفيف التخفيضات الطوعية لا يعني تحولًا في إستراتيجية السعودية من التشارك في إدارة السوق إلى تعظيم حصتها فيه، كما يوحي بعض المراقبين. وذلك لعدة أسباب، أولها، أن الزيادة في الإنتاج، وإن كانت بوتيرة متسارعة، إلا أنها تدريجية ونُفذت في إطار اتفاقيات "أوبك +" واتفاقيات الإنتاج الطوعي لـ"أوبك ٨ +".

وثاني الأسباب أنه لا يوجد ما يشير إلى أن السعودية تسعر خامها بخصم لكسب حصة سوقية، بل على العكس، فقد رفعت المملكة العربية السعودية معادلة أسعار البيع الرسمية لآسيا في الأشهر القليلة الماضية (الشكل ٣). وعلى المستوى الإستراتيجي، إذا كان هناك تحول جوهري في الإستراتيجية نحو تعظيم حصة السوق، فقد يكون من الأكثر فعالية للمملكة العربية السعودية إرسال إشارات واضحة إلى السوق حول هذا التحول؛ لأن هذا سيؤدي إلى تعديل اللاعبين الآخرين لسلوكياتهم. لكن في الوقت الحالي، ينصب تركيزها على المرونة والبراغماتية.

وقد انعكس هذا بوضوح في قرار "أوبك ٨ +" الأخير، الذي ترك جميع الخيارات مفتوحة، بدءًا من عكس اتجاه التخفيض البالغ ٢,٢ مليون برميل يوميًا وصولًا إلى إلغاء التعديلات الطوعية الإضافية المُقررة في أبريل ٢٠٢٣ والبالغة ١,٦٥ مليون برميل يوميًا، على أن تُحدد الخطوات التالية بناءً على تغيّرات أساسات السوق وأداء الامتثال والتعويضات، من بين عوامل أخرى. وكما أشر مصدر رفيع المستوى في "أوبك +" بأن "أوبك + ليست في مجال المقامرة".

هناك آثار أخرى لقرار "أوبك ٨ +" الأخير بالتخلص التدريجي من التخفيضات الطوعية تستحق تسليط الضوء عليها. كان هناك رأي سائد بأن حجب "أوبك +" لجزء من قدراتها الإنتاجية قد تسبب في تراكم طاقة فائضة كبيرة لديها. وقد أسهم هذا بشكل كبير في الشعور السلبي في سوق النفط. ومع ذلك، مع بدء دول "أوبك ٨ +" في تقليص تخفيضاتها الطوعية، أصبح من الواضح بشكل

الشكل ٢: أسعار برنت وفروقها بين شهرين (دولار للبرميل)

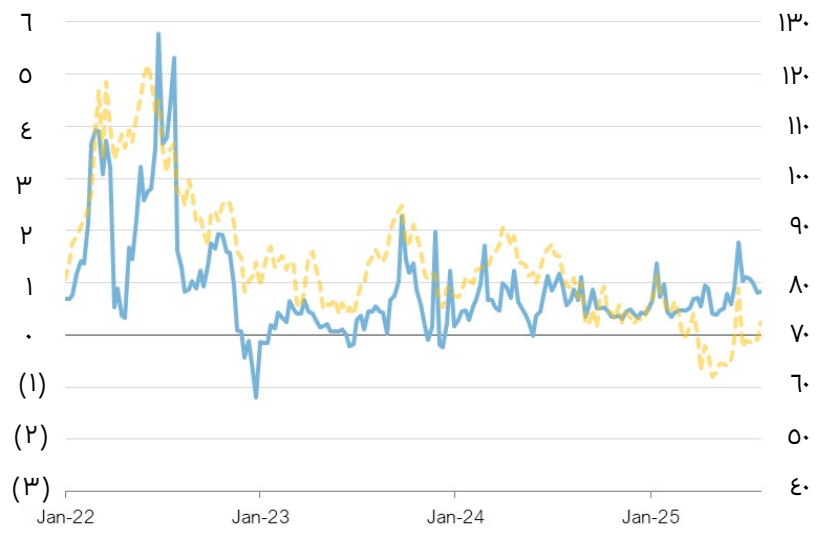

الشكل ٣: معادلات فرق أسعار النفط السعودي إلى آسيا عن السعر المرجعي (دولار/برميل)

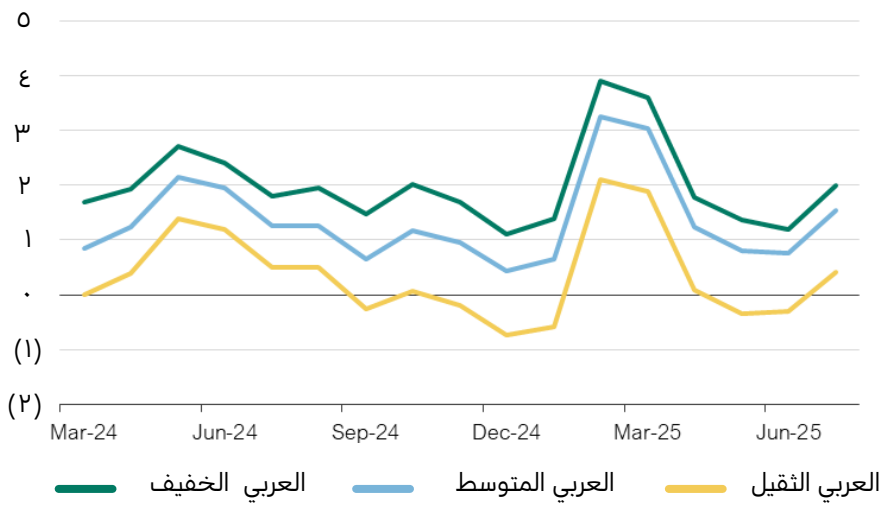

الشكل ٤: سقف إنتاج "أوبك ٨ +" والإنتاج الفعلي للمجموعة (مليون برميل يوميًا)

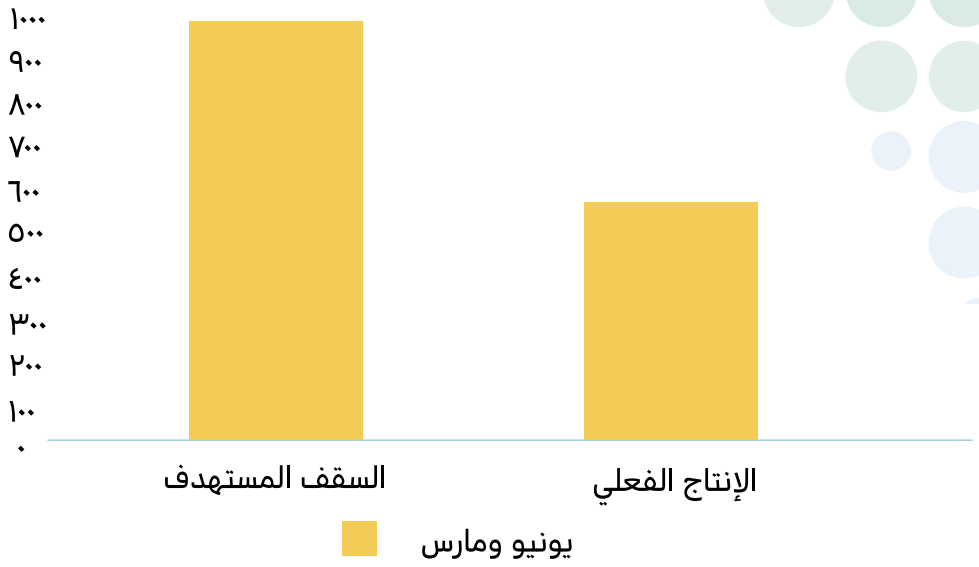

متزايد أن بعض المنتجين غير قادرين على الوفاء بحصصهم، بينما قام آخرون بالفعل بتعظيم إنتاجهم، وبالتالي من المرجح أن تكون الكميات الإضافية التي تصل إلى السوق أقل من المستويات المعلنة (الشكل ٤).

هناك أيضًا إدراك بأن الطاقة الفائضة قد تكون أقل بكثير مما كان متوقعًا في الأصل، وتتركز في الأغلب في المملكة العربية السعودية. وهذا يتسبب في مراجعة توقعات السوق على المديين القصير والطويل، خاصة في الأوقات التي تستمر فيها البيئة الجيوسياسية في التدهور ولا تزال مخاطر الاضطراب، بسبب العقوبات أو التعريفات الجمركية الثانوية أو الحروب قائمة.

كما كان هناك تصور بأن أعضاء "أوبك +" الرئيسين مثل المملكة العربية السعودية لا يمكنهم تعديل اقتصاداتهم لتتلاءم مع انخفاض أسعار النفط، وهذا يحد من خياراتهم السياسية. وبالنسبة لبعض المراقبين، فإن هذا يعني دعم سوق النفط عند سعر "التعادل" الذي يحقق التوازن في الميزانية. ومع ذلك، فإن هذا يتجاهل القليل من الحقائق. أولًا، أوضحت "أوبك +" في مناسبات عديدة أنها لا تستهدف مستوى سعريًا، وأن المحاولات السابقة لاستهداف نطاق سعري قد فشلت.

كما يجب تغيير الهدف باستمرار ليعكس حقائق السوق. ثانيًا، لا يتعين على السعودية، مثل جميع الدول الأخرى، موازنة ميزانيتها كل عام. وتتمتع المملكة باحتياطات مالية كبيرة، ومناسيب ديونها منخفضة نسبيًا، ويمكنها الوصول إلى أسواق الدين بتكلفة منخفضة نسبيًا، ويمكنها تعديل إنفاقها. وبالتالي، فإن سعر التعادل ليس محركًا لسياسة النفط. ثالثًا، يتجاهل هذا الرأي التحولات الأخيرة في اقتصاد المملكة العربية السعودية والنمو الأخير في القطاع غير النفطي (الشكل ٥). على سبيل المثال، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، على خلفية الأداء الأقوى للقطاع غير النفطي والعودة التدريجية عن تخفيضات الإنتاج.

أخيرًا، كان هناك (ولا يزال) تصورٌ بأنّ عودة تخفيضات إنتاج "أوبك +"، قد تُعرّض استقرار السوق للخطر من خلال خلق "فائض" في النصف الثاني من هذا العام وفي عام ٢٠٢٦. لكنّ هذه التوقعات بوجود فائض هائل ليست جديدة. كما أنّ إنهاء التخفيضات الطوعية الإضافية سيمنح "أوبك ٨ +"، وبشكلٍ عام "أوبك +"، مرونةً أكبر لتعديل الإنتاج من مستويات أعلى إذا ما رأت "أوبك +" أنّ ظروف السوق تُملي ذلك.

مع استكمال "أوبك ٨ +" للإلغاء التدريجي لمستوى تخفيضات إنتاج نوفمبر ٢٠٢٣ الطوعية، من المفيد إعادة التركيز على المبادئ الرئيسة، التي تشكل قرارات "أوبك +". لطالما تضمنت قرارات "أوبك +" شكلًا من أشكال الموازنة بين أهداف متعددة في بيئات شديدة عدم اليقين، وخاضعة لمجموعة من القيود والمبادئ التوجيهية الرئيسة. ومع تضخم أوجه عدم اليقين بشكل حاد على الجبهتين الكلية والجيوسياسية، فلا شك أن عملية الموازنة أصبحت أكثر صعوبة.

لكن المبادئ الرئيسة التي تشكل قرارات "أوبك +" لا تزال كما هي: الاعتقاد بأن السوق يتطلب شكلًا من أشكال الإدارة؛ يجب أن تستند القرارات إلى أساسات السوق؛ مع أهمية الحفاظ على المرونة في قرارات الإنتاج مع تزايد عدم اليقين؛ والحفاظ على التماسك داخل "أوبك +" من خلال مبدأ المسؤولية الجماعية كشرط أساس للتماسك القوي. يندرج قرار الإلغاء التدريجي لمستوى نوفمبر ٢٠٢٣ من تخفيضات الإنتاج الطوعية ضمن هذه المبادئ العامة. هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن سياسة "أوبك +" ثابتة. وبعد كل شيء، قد يغيّر المنتجون الرئيسون داخل "أوبك +" استراتيجياتهم، ومن الممكن الإشارة إلى أمثلة متعددة من التاريخ الحديث عندما حدث هذا.

الشكل ٥: مساهمة الناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي للسعودية %

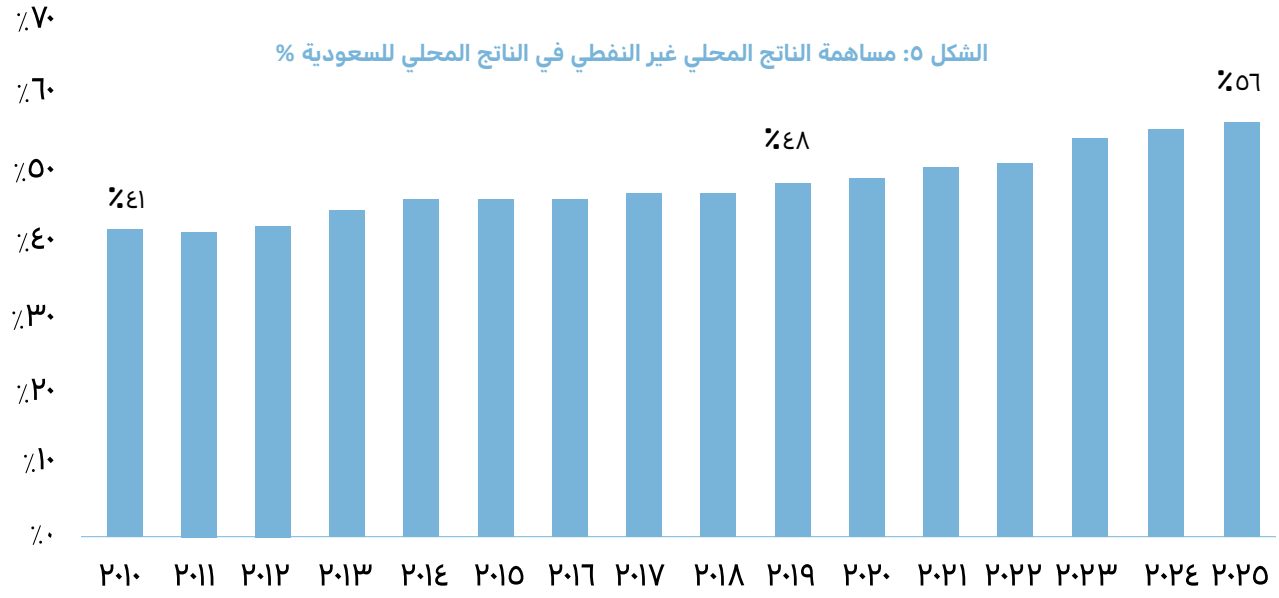

دبلوماسية الطاقة في ظل التبشير بتحول في علاقاتها (٢)

معالي الدكتور. ماجد المنيف
رئيس اللجنة الاستشارية الدولية لـ"كابسارك"

تعرض المقال في نشرة اقتصاديات الطاقة إلى تطور دبلوماسية النفط خلال القرن العشرين، وتركيزها على علاقات الشركات مع الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية وعلاقات الدول المنتجة والمستهلكة ودور المؤسسات الدولية التي قامت خلال القرن كأوبك ووكالة الطاقة الدولية في تلك الدبلوماسية بعد عام ١٩٧٣.

ولكن مع أفول ذلك القرن اتسع مفهوم دبلوماسية الطاقة ليتجاوز النفط ويشمل كل أنواع الطاقة مع تضمين البيئة وعلاقاتها في تلك الدبلوماسية، وانطلاق مسارات دولية جديدة في مجال الطاقة والمناخ. ففي ختام قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، التي دشنت مسارات تفاوضية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه، تبعه اتفاق (أوبروتوكول) كيوتو عام ١٩٩٧ واتفاقية باريس للمناخ الأكثر طموحًا عام ٢٠١٥.

وبينما وضع البروتوكول أهدافًا ملزمة قانونًا لخفض الانبعاثات للدول المتقدمة فقط، فإن اتفاقية باريس تُلزم جميع الدول - المتقدمة والنامية - بوضع تعهدات بخفض الانبعاثات، تُعرف باسم المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs)، بهدف منع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل النهضة الصناعية. وقد أعلنت عديد من الدول، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط، عن هدفها المتمثل في تحقيق صافي إنبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠ أو قبله أو بعده. ومنذ عام ٢٠١٥، انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاقية ثم انضمت إليها مجددًا.

وانطلق تبعًا لذلك ما أصبح يُعرف بـ"تحوّل الطاقة" العالمية، يشمل الدول والقطاعات وبدرجات وسرعات متفاوتة نحو منظومات أقل انبعاثًا لغازات الدفيئة ومنها ثاني أكسيد الكربون. وانعكس ذلك على مواقف الدول والتفاوض ضمن إطار الأمم المتحدة.

لكن رغم التصريحات والالتزامات السياسية، ومؤتمرات أطراف الاتفاقية السنوية الثلاثين حتى الآن، لا تزال هناك عقبات عديدة تحول دون تنفيذ اتفاقية باريس، بما في ذلك تمويل إزالة الكربون، وضعف قدرات عديد من الدول النامية، وعدم كفاية أطر نقل التكنولوجيا إليها، واتساع الفجوات بين التعهدات والتنفيذ، والقيود المفروضة على سلاسل توريد الطاقة المتجددة. كما تُشكل التفاوتات بين الدول المتقدمة والغنية في القدرة على الاستثمار في البنية التحتية الخضراء تحديات إضافية على التحوّل المرتقب في مجال الطاقة. المرتقب في مجال الطاقة.

لذلك، وبالنظر إلى مصالح الأطراف المختلفة، فإن التحوّل بعيدًا عن الوقود الأحفوري إما بعيد المنال أو يتقدم ببطء بسبب الضعف المؤسسي الدولي، وعدم الاستقرار السياسي، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والالتزامات البيئية المتقطعة، والبنية التحتية غير الكافية، وضعف قاعدة التنويع الاقتصادي في الدول النامية. وهذا يوفر دورًا مهمًا للوقود الأحفوري في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في البلدان النامية في جميع سيناريوهات خفض الانبعاثات، إضافة إلى أنماط التحوّل المختلفة عبر البلدان والقطاعات. لذلك مع تطور البلدان، تنمو احتياجاتها من الطاقة - بأسرع من قدرة المصادر المتجددة وحدها على توفير هذه الاحتياجات بشكل موثوق واقتصادي. لذلك، تجد البلدان النامية صعوبة في تبني إستراتيجيات انتقال الطاقة منخفضة الكربون الحالية بالطريقة نفسها التي تتبعها البلدان المتقدمة؛ نظرًا لأن الأخيرة كانت تتمتع بميزة بناء اقتصاداتها وبنيتها التحتية للطاقة عندما كان هناك تركيز أقل على القيود البيئية. تشير التقديرات إلى أن التكلفة العالمية للانتقال تراوح بين ٣ - ١٢ تريليون دولار سنويًا. وتختلف االتكلفة بين البلدان والقطاعات حسب سياسات التخفيف والتكيف وإمكاناتها، إضافة إلى حصتها من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن تمويل تكلفة التحوّل في البلدان النامية أعلى من مثيلتها في المتقدمة. علاوة على ذلك، ينطوي التحوّل على مفهوم مختلف لأمن الطاقة، لأنه يتطلب مجموعة من المعادن، مثل: الكوبالت، النحاس، الليثيوم، والنيكل والعناصر الأرضية النادرة.

وتتميز احتياطيات هذه المعادن وإنتاجها ومعالجتها وسلاسل توريدها بتركيز جغرافي أعلى من النفط والغاز. وتتمتع الصين بميزة، حيث تسيطر على ٦٠٪ من الإنتاج والمعالجة، مما يمنحها قوة سوقية كبيرة. ومن الصعب تقييم الآثار الجيوسياسية الجديدة الناتجة عن ذلك. لذلك بينما تركز مفهوم إمدادات الطاقة في القرن العشرين حول أمن إمدادات النفط (وإلى حد ما الغاز) من منطقة الشرق الأوسط الغنية فيهما، أصبح التركيز في ظل التحوّل اللاكربوني المرتقب حول أمن سلاسل إمدادات المعادن الضرورية للطاقات المتجددة والسيارات الكهربائية.

تتأثر الدول المنتجة للنفط والغاز في دول مجلس التعاون بتغيّر المناخ بطرق عديدة. وعلى الرغم من أن مساهمتها البالغة ٣٪ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ضئيلة، إلا أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد ولكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي قد نمت سنويًا بنسبة ٤,١٪ و٠,٥٪ على التوالي على مدى الثلاثين عامًا الماضية، مقارنة بالمعدلات العالمية البالغة ١,٤٪ و٠,٣٪. ويعود ذلك لهيكل اقتصاداتها، وطبيعة مناخها، وانخفاض قواعدها السكانية، وانظمة أسعار الطاقة والكهرباء لديها. إضافة إلى أن اعتماد اقتصاداتها وماليتها العامة على

الشكل ١: مستويات الدول في مؤشر قدرتها على تحول الطاقة (من مائة)

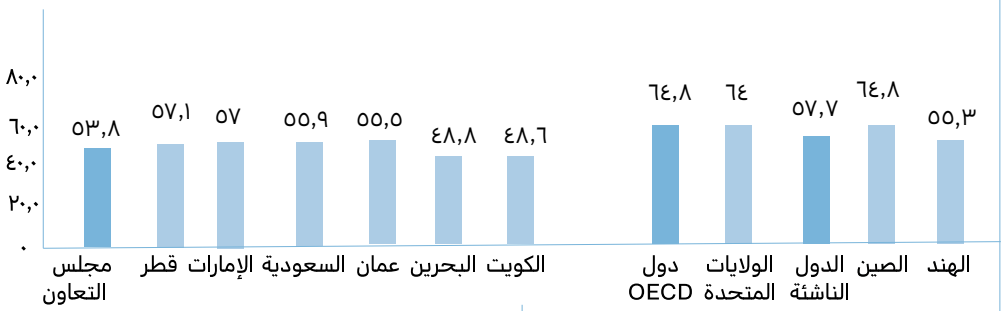

عائدات النفط والغاز يجعلها أكثر عرضة لتأثير تدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ على أسواق وأسعار مواردها الهيدروكربونية. وسواءً كان التحوّل في مجال الطاقة بطيئًا أم سريعًا؛ مستقرًا أم متقلبًا؛ قريبًا أم بعيدًا، سيتعين على جميع الدول الاستعداد لجميع سيناريوهات التحوّل. ويختلف تأثير ذلك على اقتصادات الدول المنتجة للنفط، بما فيها دول مجلس التعاون، باختلاف قدراتها أو إستعدادها لتحوّلات الطاقة. ويقيس مؤشرٌ أعده المنتدى الاقتصادي العالمي مدى استعداد الدول للتحوّل. وقد بلغت درجة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشر في أحدث إصدار له ٥٣,٨، مقارنة بـ ٦٤,٨ لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما هو موضح في (الشكل ١)

لقد ارتكزت إستراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي لعقود على هدف "تنويع الاقتصادات" بعيدًا عن النفط. لكن في ظل التحوّل المنشود في منظومات الطاقة العالمية، سيتم السعي لتحقيق هذا الهدف في عالم يعاني القيود على انبعاثات الكربون. وبغضّ النظر عن سرعة وكثافة ونطاق هذه التحوّلات، تواجه دول مجلس التعاون مقايضات وعلاقات مختلفة. ففي بداية المسار الدبلوماسي لتغيّر المناخ العالمي، شعرت دول المجلس، أن سياسات الحد من آثار تغير المناخ قد تؤدي إلى التزام عالمي يؤثر في مستقبل صادرات النفط والغاز واسواقهما، حيث خلصت دراسة شملت ٤٠ اقتصادًا يعتمد على النفط والغاز إلى أنه في سيناريو خفض الاحتباس الحراري إلى ١,٦٥٪، ومع سعر برميل النفط عند ٤٠ دولارًا أمريكيًا بالقيمة الحقيقية، قد تنخفض عائدات النفط والغاز في دول المجلس إلى ما يُقدر بمتوسط ٤٣٪ عن مستواها الطبيعي.

وقد تغيّرت مواقفها من المفاوضات -كحال الدول الأخرى- مع التقدم العلمي ونمذجة تغيّر المناخ، وتغيّر مواقف الأطراف الرئيسة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. وكانت دول المجلس - ولا تزال- تُعد صناعة النفط والغاز صناعة رائدة في اقتصاداتها وترى دورًا مستمرًا للاستثمارات في سلسلة القيمة لهذه الصناعات للاستفادة من مزاياها التنافسية فيها، إضافة إلى الروابط الأمامية والخلفية لهذه الصناعات.

وخلافًا لفرضية "الأصول العالقة" في إطار التحوّل العالمي في مجال الطاقة، ترى دول مجلس التعاون دورًا لأصولها الهيدروكربونية حتى في النسخة المتشددة لتحوّل لا كربوني سريع. فقد قدرت دراسة أن القيمة الحالية "لأصول النفط والغاز العالقة" في سيناريو الانبعاثات الصفرية العالمية بحلول عامي ٢٠٥٠ و٢٠٦٠ تبلغ ١,٤ تريليون دولار بنسبة ٣٩٪ في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و٢١% لكل من الولايات المتحدة وروسيا. بينما تصل نسبة الأصول العالقة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٣,٦٪ من الهيدروكربونات العالقة على مستوى العالم (٥٠ بليون دولار). ويعود ذلك إلى ارتفاع احتياطيات وإمكانات إنتاج النفط والغاز لديها، وموثوقية صناعتها الهيدروكربونية، وانخفاض التكلفة والبصمة الكربونية، مما يوفر لها قوة سوقية نفطية طويلة الأجل. على سبيل المثال، تم تقدير كثافة الكربون لعمليات المنبع في السعودية عام ٢٠٢٣ بنحو ٩,٦ كجم من ثاني أكسيد الكربون لكل برميل نفطي مكافئ، مقارنة بمتوسط عالمي ١٨ كجم. علماً بأن دول المجلس تسهم بأقل نسبة انبعاثات في العالم من ثاني أكسيد الكربون والميثان بنسب ٣,٥٪ و٥٪ على التوالي. كما تتمتع بتكلفة منخفضة لنشر تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، حيث تقل تكلفتها بنسبة ١٠٪ عن مثيلتها في الولايات المتحدة.

إن خيار "تسييل" احتياطياتها لتجنب توقف إنتاج النفط (أو الغاز) ليس خيارًا صحيحًا ولا مجزيًا. فإلى جانب المخاطرة بانخفاض سعر النفط العالمي والعائدات المرتبطة به، قد يزيد هذا الخيار من تقلبات سوق النفط، ويهدد أمن الطاقة، ويزعزع استقرار عملية الانتقال. وقد تجلت دبلوماسية سوق النفط منذ عام ٢٠١٦ في تعزيز إطار عمل "أوبك بلس"، الذي ضم ٢٢ دولة من أوبك ودولًا من خارجها، وبمشاركة جميع أعضاء دول المجلس. لذلك خلافًا لبعض سيناريوهات انتقال الطاقة المفرطة في التفاؤل، ترى دول المجلس أن عملية الانتقال ليست بالسهولة أو السرعة التي تُصوّرها تلك السيناريوهات، وأن دور النفط والغاز من دول المجلس في الإمدادات العالمية سيستمر لفترة أطول من توقعات عديد من السيناريوهات. إضافة إلى ذلك، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بميزة تنافسية في الطاقات المتجددة، وفي إنتاج الهيدروجين، وفي تقنيات احتجاز

الشكل ٢: مستويات مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون لدول مجلس التعاون (من مائة)

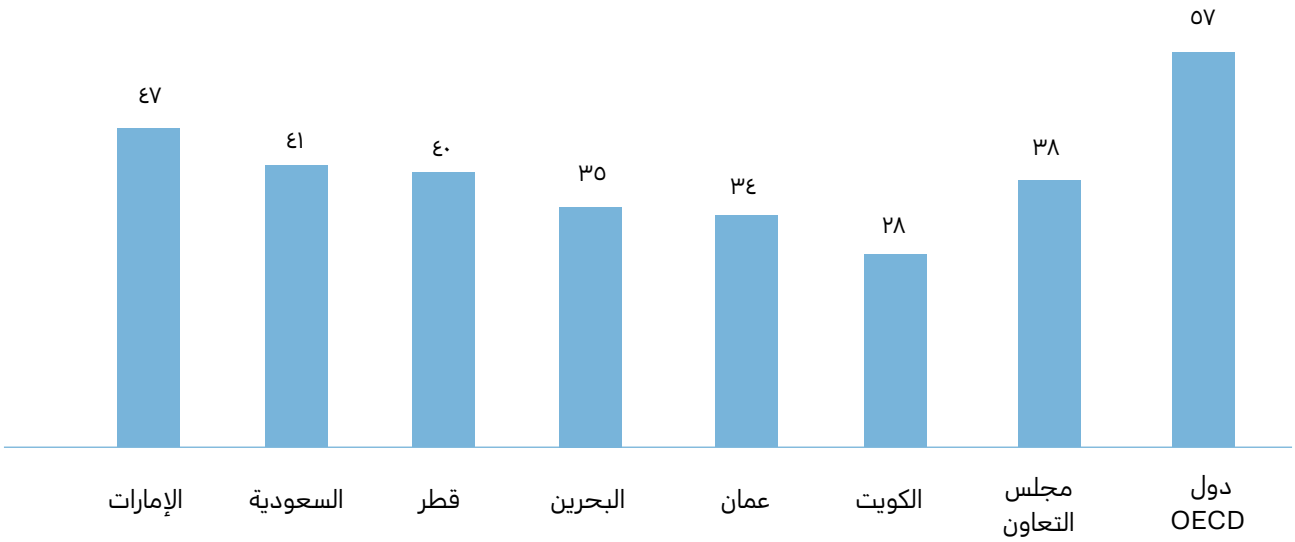

الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS)، وهذه المزايا تؤهلها للمساهمة في عملية انتقال الطاقة. وقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجيات مزدوجة تتمثل في تعظيم عوائد مواردها التقليدية من النفط والغاز، حيث تتمتع بميزة تنافسية، والمشاركة في التحوّل العالمي للطاقة من خلال تطوير الطاقات المتجددة التي تتمتع فيها أيضًا بميزة تنافسية.

إن ارتفاع حصص دول المجلس في إنتاج وصادرات النفط العالمي عند ٢٣٪ و٢٧٪ على التوالي في عام ٢٠٢٣، وحصص ١٠٪و١٤٪ على التوالي في الغاز، يعطيها ميزات وبدائل في دبلوماسية تحوّل الطاقة ومسارات سرعته تختلف عن غيرها. ففي الوقت الذي بدأت فيه استثمارات النفط والغاز العالمية في التباطؤ، واصلت شركات النفط الوطنية في المنطقة الاستثمار في سلسلة القيمة الهيدروكربونية. إذ على الرغم من تأجيل "أرامكو" خططها لزيادة طاقة إنتاج النفط الخام إلى ١٣ مليون برميل يوميًا، إلا أنها أعلنت عن خطط لزيادة إنتاج الغاز بنحو ٦٠٪ في عام ٢٠٣٠. وتخطط شركة قطر للطاقة لإضافة ٦٤ مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال في عام ٢٠٣٥، وتهدف مؤسسة البترول الكويتية إلى رفع طاقتها الإنتاجية من النفط الخام إلى ٤ ملايين برميل يوميًا. وتخطط شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) الإماراتية لزيادة إنتاج النفط الخام وقدرات معالجة الغاز بنسب ١٠٪ و٣٠٪ على التوالي بحلول عام ٢٠٣٠.

بصفتها أطرافًا في اتفاقية باريس، حددت دول مجلس التعاون أهدافًا للانبعاثات في مساهماتها الوطنية المحددة، مع التركيز بشكل رئيس على قطاع توليد الكهرباء، وهو القطاع الأكثر انبعاثات لثاني أكسيد الكربون في المنطقة. وبينما تواصل هذه الدول الاستفادة من المزايا التقنية والبيئية لصناعتها النفطية، فإنها تواصل أيضًا مشاركتها بفعالية في مفاوضات مؤتمر الأطراف وفي المبادرات الدولية الأخرى المتعلقة بتغيّر المناخ. وتراوح التزاماتها بين أهداف محددة لمصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة، وأهداف صافي انبعاثات صفرية بحلول عامي ٢٠٥٠ و٢٠٦٠. وتحتل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان المراكز ١٧ و٢٠ و٢٥ على مؤشر الاستثمار العالمي في الهيدروجين (H2i).

لطالما كانت دول مجلس التعاون مركزًا فاعلًا للطلب العالمي على الطاقة. ومن المتوقع أن يُسهم النمو الاقتصادي والسكاني، وزيادة التصنيع، وارتفاع مستويات المعيشة، في استمرار زيادة استهلاك الطاقة في المنطقة. وتهيمن الهيدروكربونات على مزيج الطاقة في المنطقة، لذا من المتوقع أن تستمر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الارتفاع. وستكون هناك حاجة إلى زيادة التركيز على خفض الانبعاثات وإدارة قطاع الطاقة، إذا أرادت دول المنطقة النجاح في تحقيق أهدافها المناخية والبيئية، ومساهماتها الوطنية المحددة وطنيًا لتحقيق الهدفين المزدوجين للتنمية الاقتصادية والحد من الانبعاثات المتزايدة.

تجدر الإشارة إلى أنه عند استضافة السعودية قمة مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠، اقترحت نهج الاقتصاد الدائري للكربون (CCE) لتحقيق الحياد الكربوني، بناءً على مجموعة واسعة من خيارات التكنولوجيا والسياسات وفقًا لظروف كل دولة. يهدف النهج إلى توفير إطار شامل وفعّال لتقييم خيارات ومسارات التخفيف من آثار تغيّر المناخ على المستوى العالمي أو الوطني أو التنظيمي. ويعتمد اقتصاد الكربون الدائري على العناصر الأربعة: تقليل انبعاث الكربون وإعادة تدويره وإعادة استخدامه وازالته. ويركز على تدفقات الطاقة والانبعاثات بدلًا من القطاعات ومنتجاتها.

ويشمل النهج جميع تقنيات التخفيف (مثل الطاقة المتجددة وCCUS) والأنشطة (مثل كفاءة الطاقة وتبديل الوقود ومصارف الكربون الطبيعية). ويقيس مؤشر CCE أداء ١٢٥ اقتصادًا رئيسًا من جميع مناطق العالم، بما في ذلك دول مجلس التعاون والدول المنتجة للنفط بشكل عام، ويشمل قدرة الاقتصادات على خفض الانبعاثات وإدارة قطاع الطاقة لتحقيق الأهداف المناخية والبيئية المنصوص عليها في إستراتيجيات وخطط الطاقة والمناخ الوطنية. وكما هو موضح في الشكل ٢، بلغت درجة دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشر ٤٢ (من ١٠٠) مقارنة بالمتوسط العالمي (٣٩)، لكنها كانت أقل من الدول الصناعية (٥٥) والصين (٤٧). وتراوحت الدرجات داخل دول مجلس التعاون.

تفاوتت درجات التفاؤل والشكوك طوال السنوات العشر منذ إبرام اتفاقية باريس حول إمكانية تحقيق أحد أهم مستهدفاتها بارتفاع درجة الحرارة الكونية بمقدار درجتين مئويتين فوق متوسط ما قبل الثورة الصناعية بحلول عام ٢٠٥٠. وارتبطت الانسحابات الأمريكية المتكررة من الاتفاقية، التي كان آخرها عام ٢٠٢٥، بحروب تجارية وتكنولوجية. بالنسبة لدول مجلس التعاون، فإن تداخل جهود المؤسسات العامة وصناديق الثروة السيادية (وخاصة في السعودية والإمارات) وشركات النفط الوطنية يستلزم مراجعة وتحديث إستراتيجيات وصلاحيات هذه المؤسسات.

على سبيل المثال، قد يتعارض الاستثمار في مشاريع الطاقة الخضراء مع إستراتيجيات الصناديق الاستثمارية لتحقيق العوائد المالية المتوقعة، وقد تتعارض خطط الاستثمار لشركات النفط الوطنية مع خطط حكوماتها في تطوير الطاقات المتجددة. وقد يتطلب انخفاض معدل ربحية المشاريع المالية مقارنةً بمعدل عائدها الحدي برامج دعم وحوافز وجهودًا من معاهد البحث والجامعات لتحسين جاذبيتها.

إعادة النظر في الطلب على النفط في عصر السيارات الكهربائية

د. كارول نخلة
رئيس ملتقى الطاقة العربي

نشر الأصل بالإنجليزية في موقع GIS report August 18, 2025

يتسارع الزخم نحو كهربة قطاع النقل، الأمر الذي يجبر كبار منتجي النفط على إعادة النظر في توجههم الإستراتيجي طويل الأجل. إذ عزز تحقيق مبيعات قياسية للسيارات الكهربائية عام ٢٠٢٤، وتوقع مبيعات قياسية هذا العام، من التحوّل العالمي نحو التنقل منخفض الانبعاثات.

على الرغم من أن حصة النفط في مزيج الطاقة الأولية العالمي بلغت ذروتها في عام ١٩٧٣ بعد الصدمة النفطية الأولى وانخفضت منذ ذلك الحين في معظم القطاعات، إلا أن النقل ظل المجال الوحيد الذي حافظ فيه النفط على هيمنته. ويرجع ذلك إلى ما يمكن وصفه بالوضع الفريد للنفط، المتمثل بملاءمته الاستثنائية لتشغيل محرك الاحتراق الداخلي للمركبات بفضل كثافة الطاقة العالية فيه وسهولة النقل وسلسلة التوريد العالمية الراسخة. وقد جعل ذلك المحرك وانتشار السيارة النفط في قلب الاقتصاد الصناعي الحديث لأكثر من قرن. ولكن قد تواجه تلك المكانة تحديًا للنفط.

إن الانتشار السريع للسيارات الكهربائية والتحسينات في تكنولوجيا البطاريات والبنية التحتية للشحن، بدأت تؤثر في مكانة النفط في قطاع النقل. فعلى عكس أنواع الوقود الأخرى، كالغاز الطبيعي - الذي يواجه بدائل في تطبيقاته - لطالما تمتع النفط بدور حصري لا غنى عنه في قطاع النقل. ولفهم العلاقة الراسخة بين الطلب على النفط والنقل، من المهم دراسة كيفية استهلاك المنتجات النفطية - مثل الديزل والبنزين والكيروسين ووقود الطائرات وأنواع الوقود الأخرى.

تاريخيًا، كان النقل أكبر مستهلك منفرد للنفط. ورغم أن النفط كان في البداية موزعًا على قطاعات رئيسة كالصناعة والبتروكيماويات والتدفئة المنزلية، إلا أن صدمة النفط عام ١٩٧٣، التي أدت إلى حقبة من ارتفاع أسعار النفط واشتداد أهمية أمن الطاقة جعلت قطاعات عديدة تسعى لإيجاد بدائل عنه. لذلك تحوّلت الصناعة والتدفئة المنزلية في الدول الصناعية تدريجيًا نحو الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، بفضل التقدم التكنولوجي وتطوير البنية التحتية والسياسات الداعمة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حصة النفط في استهلاك الطاقة الأولية كما يتضح من الشكل ١.

الشكل ١: استهلاك الطاقة الأولية بأنواعها بالمئة (١٨٠٠-٢٠٢٣)

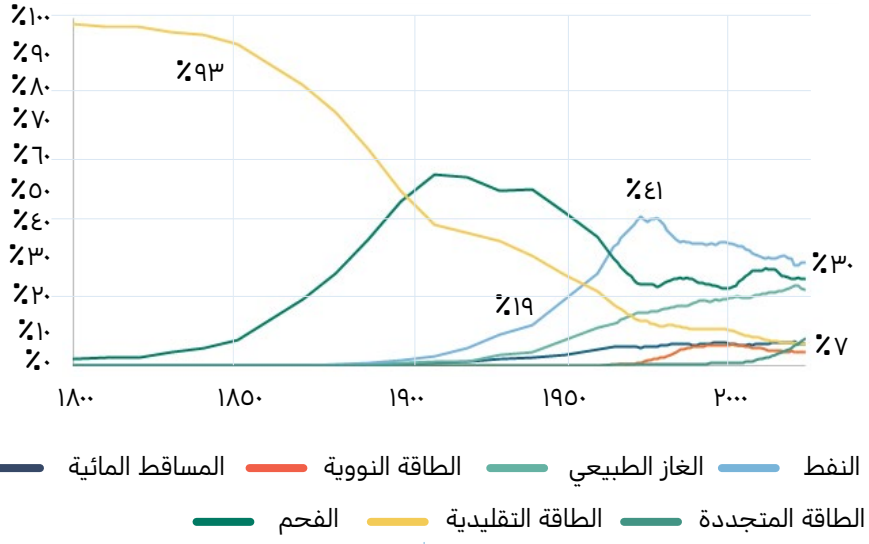

ومع ذلك، ونظرًا للاستخدام الواسع النطاق لمركبات محركات الاحتراق الداخلي، ونقص البدائل القابلة للتطوير، وكثافة الطاقة العالية وسهولة استخدام الوقود السائل، لم تستمر هيمنة النفط في قطاع النقل فحسب، بل نمت، حيث يُشكّل النقل البري والجوي والبحري أكثر من ٦١٪ من استهلاك النفط العالمي، وشكّل النقل البري وحده ما يقرب من النصف. ولا يزال النفط يُوفّر تقريبًا جميع الطاقة المُستهلكة في هذا القطاع.

وقد كانت جائحة كوفيد - ١٩ اختبارًا لأهمية النفط لقطاع النقل في عام ٢٠٢٠ حيث أدى توقف الرحلات البرية والجوية، إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بنسبة ١٠٪ وانخفاض الاسعار بشكلٍ حادّ.

توسع إنتاج ورواج السيارات الكهربائية

من منظور بيئي، يُعد قطاع النقل مساهمًا رئيسًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، حيث يُمثل نحو خُمس إجمالي إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ونتيجةً لذلك، أصبح خفض انبعاثات الكربون في ذلك القطاع ركيزةً أساسيةً في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف المناخ وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن.

وتقود السيارات الكهربائية هذا التحوّل في قطاع النقل البري، مدفوعةً بالتقدم السريع في تكنولوجيا البطاريات، وانخفاض تكاليف الإنتاج، والسياسات الحكومية الداعمة في جميع أنحاء العالم. ووفقًا لتقرير "توقعات السيارات الكهربائية" الصادر عن بلومبيرغ NEF، من المتوقع أن تصل مبيعات سيارات الركاب الكهربائية عالميًا إلى ما يقرب من ٢٢ مليونًا في عام ٢٠٢٥ - بزيادة ٢٥٪ عن عام ٢٠٢٤. وتُقدر وكالة الطاقة الدولية أن إجمالي أسطول السيارات الكهربائية العالمي قد يصل إلى ٢٥٠ مليونًا بحلول عام ٢٠٣٠.

وتهيمن الصين على صناعة السيارات الكهربائية في العالم، حيث واحدة من كل أربع سيارات كهربائية صينية الصنع، ونحو نصف السيارات الجديدة المبيعة في الصين كهربائية. واستحوذت الصين على ما يقرب من ثلثي مبيعات السيارات الكهربائية العالمية. تلتها أوروبا والولايات المتحدة بنسبة ١٧٪ و٧٪ من مبيعات السيارات الكهربائية في

الشكل ٢: تطور الاستهلاك القطاعي من النفط (بالمئة)

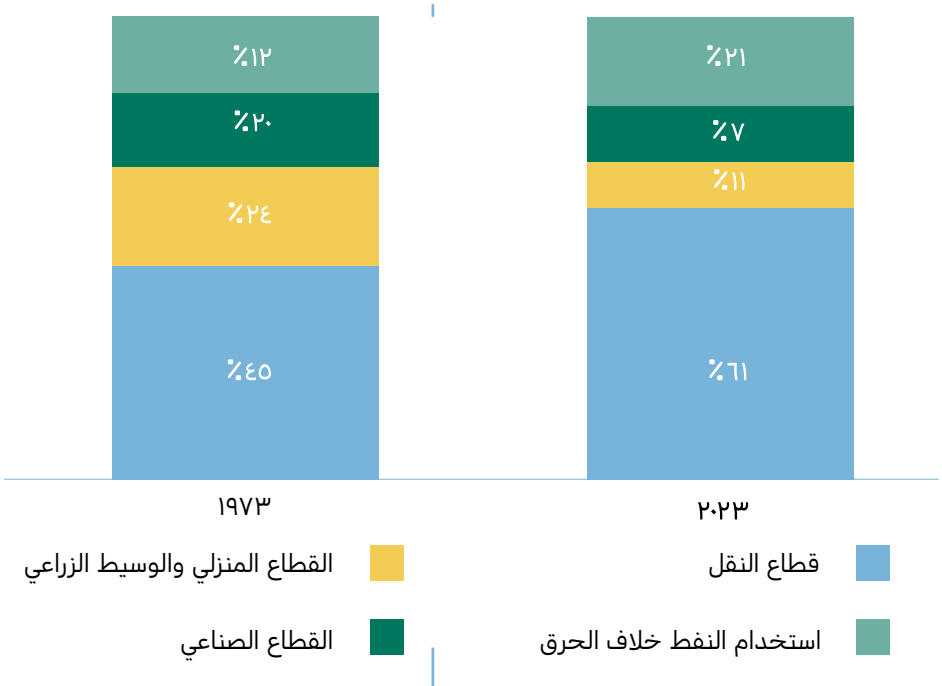

العالم على التوالي، كما يتضح من الشكل ٣. وفي عام ٢٠٢٤ صنعت الصين أكثر من ٧٠٪ من إلسيارات الكهربائية في جميع أنحاء العالم. وأصبحت شركة BYD الصينية، أكبر منتج لتلك السيارات في العالم، مستحوذة على أكثر من ٢٢٪ من المبيعات العالمية، تمثل ضعف حصة شركة Tesla البالغة نحو ١٠٪. وكانت ثالث أكبر شركة مصنعة للسيارات الكهربائية أيضًا شركة صينية، بحصة سوقية عالمية تبلغ ٤٪. ولعبت الحكومة الصينية دورًا حاسمًا، حيث دعمت كلًا من العرض والطلب من خلال السياسات الصناعية والاقتصادية، والإعانات السخية، والحوافز الضريبية، وبرامج المشتريات الحكومية، والتخطيط طويل الأجل.

ونتيجة لذلك، ظهرت مجموعة من العلامات التجارية التنافسية للسيارات الكهربائية المحلية، وعديد منها يتوسع الآن عالميًا.

التحديات أمام السيارات الكهربائية

على الرغم من النمو السريع للسيارات الكهربائية، لا يزال أمامها طريق طويل قبل أن تتمكن من تحويل قطاع النقل العالمي وإزالة الكربون منه. يوجد اليوم ما يقرب من ١,٦ مليار مركبة على الطرق في جميع أنحاء العالم، ولكن نحو ١٪ منها فقط كهربائية. تشير التوقعات إلى أن أسطول المركبات العالمي سينمو إلى نحو مليارين بحلول عام ٢٠٣٠. ما لم يتسارع الزخم الحالي بشكل كبير، فقد يكون تقدير وكالة الطاقة الدولية البالغ ٢٥٠ مليون مركبة كهربائية صحيحًا، مما يُترجم إلى ما يقرب من ١٣٪ من إجمالي الأسطول - وهي زيادة مبهرة، إلا أنها لا تزال متواضعة.

علاوة على ذلك، لا يزال تبني السيارات الكهربائية متفاوتًا للغاية بين المناطق. فخارج الصين، غالبًا ما يُنظر إلى السيارات الكهربائية على أنها منتجات فاخرة، تقتصر إلى حد كبير على الدول الأكثر ثراءً. وفي عديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حتى ملكية المركبات التقليدية محدودة بسبب قيود القدرة على تحمل تكلفة شرائها. ونتيجة لذلك، قد يتركز التحول إلى السيارات الكهربائية في عدد قليل من الاقتصادات المتقدمة.

لا تزال البنية التحتية تحديًا رئيسًا آخر. إذ تواجه عديد من الدول، حتى تلك التي تشهد مبيعات عالية من تلك السيارات، نقصًا في شبكات الشحن العامة، وخاصةً السريعة. وهذا يُسهم في "قلق المدى"، لا سيما لدى المستهلكين في المناطق النائية. علاوة على البصمة البيئية والاجتماعية لإنتاج البطاريات، بما في ذلك التعدين ومعالجة المواد الخام. كما تحتاج شبكات الكهرباء إلى التكيف مع الطلب المتزايد على السيارات الكهربائية. وتُشكل أحمال شحن السيارات الكهربائية المتزايدة في بعض المناطق -إلى جانب مراكز البيانات - ضغطًا كبيرًا على البنية التحتية المحلية للطاقة، خاصةً خلال ساعات الذروة.

النقل وما يُحركه

- يوجد حاليًا نحو سيارة واحدة لكل خمسة أشخاص في العالم وتتفاوت النسب بين الدول.
- شكل النقل البري ٤٨% من استهلاك النفط عام ٢٠٢٣، بينما شكل النقل الجوي والبحري مجتمعين ١٨٪.
- باستثناء النقل بالسكك الحديدية، حيث يسهم الوقود الأحفوري بما يقرب من ٥٠٪ من استخدام الطاقة (الباقي كهرباء)، فإن جميع وسائل النقل الأخرى يهيمن عليها النفط.
- تشمل المركبات الكهربائية عمومًا كلًا من المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات (BEVs) - التي غالبًا ما يشار إليها بالمركبات الكهربائية "الخالصة" - والمركبات الكهربائية الهجينة (HEVs)، بما في ذلك المركبات الكهربائية الهجينة القابلة للشحن (PHEVs).
- تعمل المركبات الكهربائية بالكامل على الكهرباء المخزنة في بطارية ولا تنتج أي انبعاثات عوادم. في المقابل، تجمع السيارات الهجينة الكهربائية بين محرك احتراق داخلي ومحرك كهربائي، وتعتمد على الكبح المتجدد، بينما يقوم المحرك بإعادة شحن البطارية. تعمل

الشكل ٣: مبيعات السيارات الكهربائية بالمليون (٢٠١٤ و ٢٠٢٤)

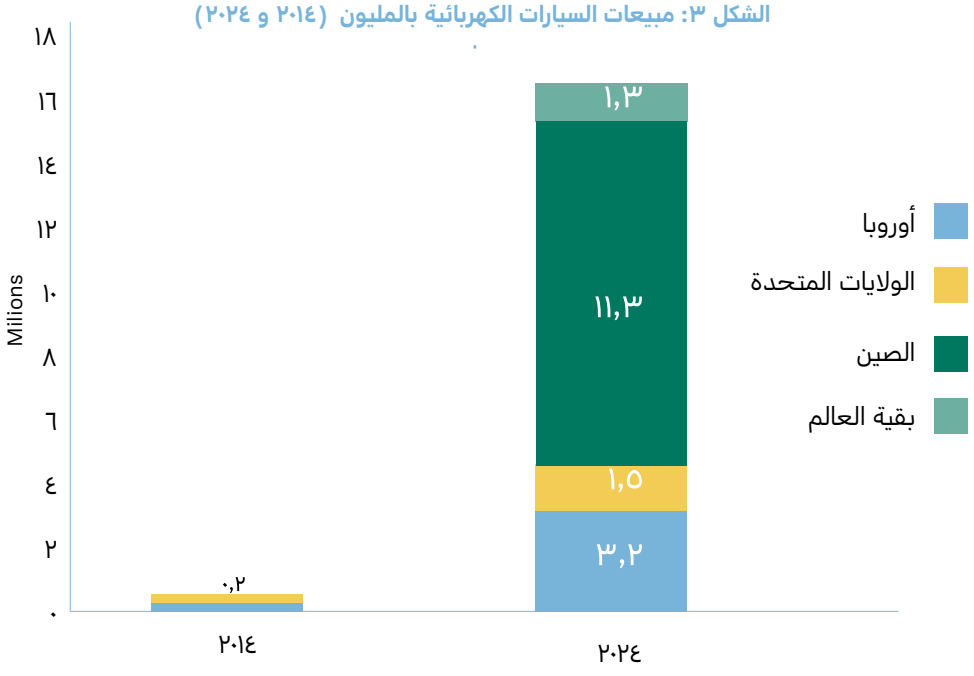

السيارات الهجينة الكهربائية القابلة للشحن (PHEV) بشكل مشابه للسيارات الهجينة، ولكن يمكن أيضًا توصيلها بالكهرباء لإعادة الشحن، مما يسمح بمدى قيادة أطول بالكهرباء فقط.

يلقي عدم اليقين السياسي بظلاله على تحول السيارات الكهربائية. وقد قامت عديد من الحكومات التي تعهدت بالتخلص التدريجي من مبيعات السيارات التقليدية بمراجعة أو تأجيل تلك الأهداف: فقد أرجأت المملكة المتحدة حظر محركات الاحتراق الداخلي من عام ٢٠٣٠ إلى عام ٢٠٣٥؛ وفي أوروبا، تم تقليص الدعم المالي للسيارات الكهربائية. وفي الولايات المتحدة، قدم الرئيس ترامب سلسلة من التراجعات عن سلفه مما خلق توجهات معاكسة لتبني السيارات الكهربائية - من إلغاء الهدف الوطني لاستيعاب السيارات الكهربائية إلى إلغاء الائتمان الضريبي الفيدرالي لمشتريات السيارات الكهربائية الجديدة.

ويتمثل أحد المخاوف المتزايدة في سلسلة توريد المواد الخام الحيوية - وخاصة الليثيوم والكوبالت والنيكل والعناصر الأرضية النادرة - اللازمة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. ولا تقتصر هذه الموارد على التركيز الجغرافي في عدد قليل من البلدان (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للكوبالت وتشيلي لليثيوم)، ولكن تهيمن الصين أيضًا على معالجة وتكرير معظم هذه المعادن.

التداعيات على الطلب على النفط

بدأ رواج السيارات الكهربائية يُحدث تأثيرًا ملموسًا على الطلب العالمي على النفط. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فقد حلّت السيارات الكهربائية محل أكثر من ١,٣ مليون برميل يوميًا من استهلاك النفط في عام ٢٠٢٤ - بزيادة قدرها ٣٠% عن العام السابق، وهو ما يُعادل تقريبًا إجمالي طلب اليابان على النفط المُستخدم في النقل. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يتجاوز هذا الاستبدال ٥ ملايين برميل يوميًا، حيث تُمثل الصين وحدها ما يقرب من نصف هذا الاستبدال من خلال أسطولها المُتوسع من السيارات الكهربائية.

يُشير المُشككون إلى أن ٥ ملايين برميل يوميًا تُمثل أقل من ٥% من الطلب العالمي على النفط - أي نحو نصف الكمية المفقودة خلال جائحة كوفيد - ١٩. لكن هذه المُقارنة تُغفل فرقين أساسيين. أولًا، أن انخفاض الطلب خلال جائحة كوفيد كان مؤقتًا؛ ثم انتعش بمجرد إعادة فتح الاقتصادات. بينما يُعد الاستبدال الناتج عن السيارات الكهربائية تطورًا هيكليًا، مدفوعًا بتغيّرات دائمة في التكنولوجيا وسلوك المستهلك والسياسات، وبالتالي من غير المُرجح أن ينعكس. ثانيًا، لا يلزم أن يكون انخفاض الطلب الهيكلي كبيرًا ليكون مُدمرًا. حتى الانخفاضات المتواضعة، عندما تستمر على مدى فترة من الزمن، يمكن أن تؤدي إلى إعادة تشكيل ديناميكيات السوق بشكل كبير، وخاصة عندما لم يُعد العرض مقيدًا.

يُضاف إلى هذا الاتجاه الانخفاض طويل الأمد في كثافة النفط – المعرف بحجم النفط المستهلك لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فقد شهدت كثافة النفط انخفاضًا مطردًا، منذ الصدمة النفطية الأولى في سبعينيات القرن الماضي، واستمر هذا الاتجاه خلال فترات الازدهار والكساد، والحروب، والثورات، واضطرابات السوق.

ويشير التأثير المُشترك لتزايد اعتماد السيارات الكهربائية وانخفاض كثافة النفط إلى تحول هيكلي في ديناميكيات الطلب على النفط. وبينما قد يبدو الحجم المطلق للنفط المُزاح نتيجة رواج السيارات الكهربائية متواضعًا في سياق سوق عالمية تزيد على ١٠٠ مليون برميل يوميًا، فإن آثاره بعيدة المدى. ففي بيئة الطلب المتنامية بسرعة، يتنافس المنتجون على زيادة الإنتاج، وترتفع الأسعار. ولكن في ظل ركود الطلب - أو حتى تراجعه - تشتد المنافسة بطريقة مختلفة: وتتعرض الأسعار لضغوط، ولا يتمكن سوى المنتجين الأقل تكلفة من الحفاظ على الربحية، وسوف يجد المنتجون الهامشيون، وخاصة أولئك الذين لديهم سعر التعادل الأعلى أو المرونة المالية المحدودة، صعوبة متزايدة في الحفاظ على مراكزهم.

في هذا الواقع الجديد، لا يقتصر السؤال على مقدار ما ستحل محله المركبات الكهربائية التي تعمل بالنفط، بل كيف تُعيد تلك الإزاحة، إلى جانب مكاسب الكفاءة الأوسع، تشكيل المشهد التنافسي. إذ قد يكون عصر الربح السهل على وشك الانتهاء، ليس لأن دور النفط يتناقص، بل لأن هيمنته على قطاع النقل تتلاشى باطراد. وهذا يطرح سيناريوهين: الأول، أن يواصل التحوّل العالمي إلى المركبات الكهربائية مساره الحالي، متوسعًا بثبات، وإن كان أقل من أن يحل محل مركبات محرك الاحتراق الداخلي بالكامل في أسطول السيارات العالمي، وهذا سيزيد التحوّل الهيكلي في الطلب على النفط وانخفاض متواصل فيه، واضطراب تدريجي في أسواقه واحتدام المنافسة للحفاظ على حصة السوق في سوق راكدة أو تتقلص ببطء. ستواجه الأسعار ضغوطًا.

وقد يكافح المنتجون ذوو التكلفة العالية للحفاظ على إيراداتهم، وسيواجهون ضغوطًا مالية، وتراجعًا في النفوذ الجيوسياسي، وضغطًا متزايدًا على الميزانيات المحلية. وقد يتمكن المصدرون منخفضو التكلفة - مثل دول الخليج - من الحفاظ على حصتهم السوقية مع اضطرارهم لقبول عوائد أقل. لن يختفي سوق النفط المستقبلي، لكنه سيكون أكثر تنافسية.

أما السيناريو الثاني، فيتمثل بتراجع شعبية وزخم السيارات الكهربائية بسبب مجموعة غير متوقعة من الظروف الاقتصادية المعاكسة، وانخفاض الدعم السياسي، واختناقات البنية التحتية، ومقاومة المستهلكين. فقد يستأنف الطلب العالمي على النفط مساره التصاعدي، وترتفع أسعاره. ويستند هذا السيناريو إلى أن قطاع النقل لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط، والطلب على البتروكيماويات، مما يُعوض آثار مكاسب كفاءة الطاقة. وقد يجد العالم نفسه في بيئة ذات طلب مرتفع ومعروض مقيد، وهو ما يذكرنا بما حدث في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السيناريو، سيكون منتجو النفط، الذين يمتلكون احتياطيات غير مستغلة وتكاليف استخراج منخفضة، في وضع مريح. ولكن سنوات من نقص الاستثمار في قدرات المنبع تعني أن العرض لا يُمكن أن يرتفع بسرعة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، مما يُفيد المُصدرين، ولكنه يُسبب ضغوطًا تضخمية على الدول المُستوردة.

في نهاية المطاف، قد يُوفر هذا راحةً قصيرة الأجل لمُنتجي النفط، ولكنه يُؤجل فقط التعديلات الحتمية التي سيحتاجون إلى إجرائها في عالم مُقيد بانبعاثات الكربون.

مستقبل الطاقة في مناطق المملكة
في ظل توقع ارتفاع درجات الحرارة

جيهون ميكايلوف
باحث في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية -كابسارك

عبدالإله درندري
باحث في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية -كابسارك

خالد الحضرمي
باحث في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية -كابسارك

أصل هذا المقال من دراسة بحثية نشرت في مركز كابسارك

https://www.kapsarc.org/our-offerings/publications/the-rising-cost-of-cooling-regional-energy-futures-in-a-warming-saudi-arabia/

وفقًا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٢١ فإن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ارتفعت عالميًا منذ الثورة الصناعية، مما أدى إلى تحولات كبيرة في درجات الحرارة حول العالم.

وتشهد المملكة العربية السعودية، بمناخها الصحراوي الجاف وقربها من خط الاستواء، بعضًا من أعلى درجات الحرارة عالميًا (Lelieveld et.al. 1916). ففي عام ٢٠١٨ مثلًا، تجاوز متوسط درجة الحرارة فيها المتوسط التاريخي المسجل على مدار ٢٩ عامًا (Peerbocus, et al 2020).

يرتبط وضع الطاقة في المملكة ارتباطًا وثيقًا بتطور الظروف المناخية. ويمثل الطلب السكني على الكهرباء ما يقرب من نصف إجمالي الاستهلاك، ويُعد تكييف الهواء محركه الرئيس. لذلك مع إستمرار ارتفاع درجات الحرارة، من المتوقع أن يزداد الطلب على التبريد في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، مما يُمثل تحديات كبيرة لراسمي سياسات الطاقة الذين يحاولون موازنة الطلب المتزايد على الكهرباء مع التزام المملكة بتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفري بحلول عام ٢٠٦٠. هذا التحدي ليس موحدًا في جميع أنحاء المملكة. تبلغ مساحة المملكة نحو ٢,١٥ مليون كيلومتر مربع، وتتميز بمناخات إقليمية متنوعة، بدءًا من المنطقة الغربية شديدة الحرارة، وصولًا إلى المرتفعات الجنوبية المعتدلة نسبيًا حول أبها وعسير. لذلك يغدو استيعاب كيفية استجابة مختلف المناطق لارتفاع درجات الحرارة أمرًا بالغ الأهمية لوضع سياسات طاقة فعّالة.

التغيّرات في درجات الحرارة الإقليمية وتداعياتها

يكشف تحليلنا لبيانات درجات الحرارة للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ أن جميع مناطق المملكة تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة، ولكن بمعدلات وشدات مختلفة كما يتضح من (الشكل ١).

يكشف الشكل عن عدة أنماط مذهلة. بينما يرتفع متوسط درجة الحرارة في المملكة في الصيف ١,٥٤ درجة مئوية، شهدت المنطقة الغربية أعلى ارتفاع في درجات الحرارة في الصيف عند ٢,٠٠ درجة مئوية، حيث تواجه هذه المنطقة، التي تضم مراكز سكانية

الشكل ١:التغيرات في درجات الحرارة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية:
مدى ارتفاع درجة حرارة كل منطقة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٠

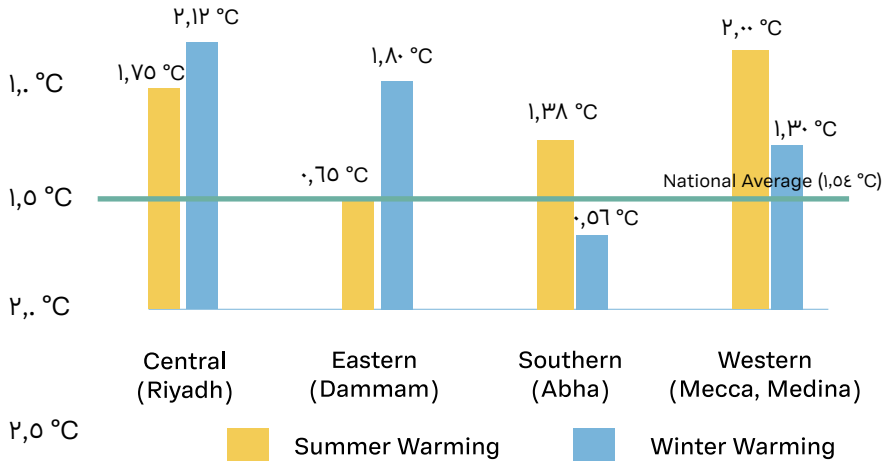

الشكل ٢: استجابة الكهرباء الإقليمية لدرجة الحرارة
النسبة المئوية للزيادة في استهلاك الكهرباء لكل ارتفاع في درجة الحرارة درجة مئوية واحدة

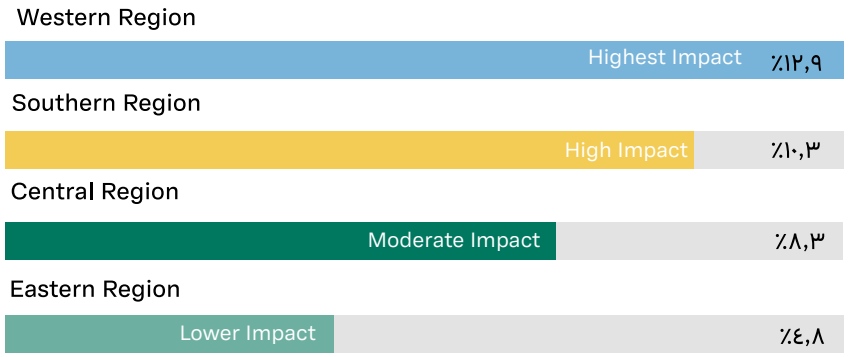

رئيسة مثل: مكة المكرمة والمدينة المنورة اللتين تجذبان ملايين الحجاج والمعتمرين سنويًا، أكبر ضغط مناخي خلال أشهر الصيف الحارقة بالفعل. تُظهر المنطقة الوسطى، حيث العاصمة الرياض، نمطًا مختلفًا. في حين أن ارتفاع درجة الحرارة في الصيف (١,٧٥ درجة مئوية) كبير، إلا أن ارتفاع درجة الحرارة في الشتاء هو الذي يبرز عند ٢,١٢ درجة مئوية، وهو أعلى ارتفاع في درجة الحرارة في الشتاء في أي منطقة. يمثل هذا تحولًا كبيرًا في الأشهر التي كانت تقليديًا أكثر اعتدالًا.

وتقدم المنطقة الشرقية تباينًا مثيرًا للاهتمام، حيث تُظهر أعلى ارتفاع في درجات الحرارة في الصيف عند ٠,٦٣ درجة مئوية فقط، ولكنّ ارتفاعًا كبيرًا في درجة الحرارة في الشتاء عند ١,٨٠ درجة مئوية. قد يعكس هذا التأثير المعتدل للخليج العربي على درجات حرارة الصيف. على الرغم من أن المنطقة الجنوبية تشمل المرتفعات الأكثر برودة حول أبها وعسير، إلا أنها شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة خلال الصيف بلغ ١,٣٨ درجة مئوية، بينما سجلت أقل ارتفاع في درجات الحرارة خلال الشتاء بلغ ٠,٥٦ درجة مئوية.

هذه الاختلافات الإقليمية ليست أكاديمية فحسب، بل تنعكس مباشرةً في تفاوت الطلب على الكهرباء وتأثيراته الاقتصادية في جميع أنحاء المملكة، حيث تتكيف مختلف المناطق مع ظروفها المناخية المتغيرة.

ما مقدار الحاجة إلى الكهرباء الإضافية؟

لفهم آثار ارتفاع درجات الحرارة على الكهرباء، قمنا بتحليل كيفية استجابة استهلاك الطاقة في كل منطقة لتغيرات درجات الحرارة. كشفت النتائج عن اختلافات إقليمية ملحوظة في حساسية المناخ.

تُظهر المنطقة الغربية أعلى حساسية - فكل زيادة بمقدار درجة مئوية واحدة في درجة الحرارة، يرتفع استهلاك الكهرباء السكني بنسبة ١٢,٩٪. ويعكس هذا الحر الشديد في المنطقة، ومستويات الرطوبة العالية، والاعتماد الكبير على تكييف الهواء من قِبل السكان وزوار الأماكن المقدسة.

ومن المثير للدهشة أن المنطقة الجنوبية تحتل المرتبة الثانية بنسبة ١٠,٣٪ على الرغم من مناخها المعتدل عمومًا. ومن المرجح أن هذه النتيجة غير المتوقعة ناتجة عن استخفاف الأسر في المناطق الجبلية باحتياجاتها من التبريد، وصيانة أنظمة تكييف هواء أقل كفاءة. وعندما ترتفع درجات الحرارة، يتعين على هذه الأنظمة القديمة العمل بجهد أكبر. وتُظهر المنطقة الشرقية أدنى حساسية بنسبة ٤,٨%، ربما بسبب قربها من الخليج العربي، الذي يُخفف من درجات الحرارة القصوى، ونشاطها الصناعي الكبير الذي يُهيمن على أنماط استهلاك الكهرباء بشكل عام. (الشكل ٢).

سيناريوهات المستقبل: ثلاثة مسارات محتملة

لبناء توقعات الطلب المستقبلي على الكهرباء، درسنا ثلاثة سيناريوهات مناخية عالمية وفق تصنيف (البنك الدولي، ٢٠٢٤)، تُمثل مناهج مختلفة لمعالجة تغير المناخ:

- SSP1 - سيناريو الاستدامة: يفترض تبنيًا سريعًا للتقنيات الخضراء، وسياسات بيئية فعّالة، وجهودًا عالمية ناجحة للحد من الاحتباس الحراري. يُمثل هذا السيناريو أفضل سيناريو محتمل لارتفاع درجات الحرارة.
- SSP2 - السيناريو الوسطي: يُمثل تقدمًا طفيفًا في العمل المناخي مع تغييرات تدريجية في السياسات واعتماد التكنولوجيا. يُمثل هذا السيناريو حالة الأساس لدينا.
- SSP5 - التنمية باستخدام النفط والغاز: يفترض استمرار الاعتماد الكبير على النفط والغاز مع الحد الأدنى من العمل المناخي عالميًا، مما يؤدي إلى أعلى ارتفاع في درجات الحرارة.

توقعات الطلب على الكهرباء حتى عام ٢٠٦٠

باستخدام هذه السيناريوهات، توقعنا تطور الطلب على الكهرباء حتى عام ٢٠٦٠. حيث تُظهر النتائج اختلافات جذرية تبعًا لمسار المناخ العالمي الذي نتبعه.

تُظهر هذه الخريطة الحرارية كيفية مقارنة استهلاك الكهرباء في كل سيناريو مقارنة بحالة الأساس الوسطية (SSP2). تشير المناطق الزرقاء إلى انخفاض الاستهلاك، بينما تشير المناطق الحمراء إلى ارتفاع الاستهلاك.

في سيناريو الاستدامة (SSP1)، ستستخدم المملكة العربية السعودية باستمرار كميات أقل من الكهرباء مقارنة بخط الأساس، مع تزايد الوفورات بمرور الوقت. بحلول عام ٢٠٦٠، ستستهلك المملكة نحو ٨ تيراواط/ساعة أقل من الكهرباء سنويًا؛ أي ما يعادل احتياجات مدينة متوسطة الحجم من الطاقة.

الشكل ٣: مقارنة السيناريوهات - اختلافات الطلب على الكهرباء

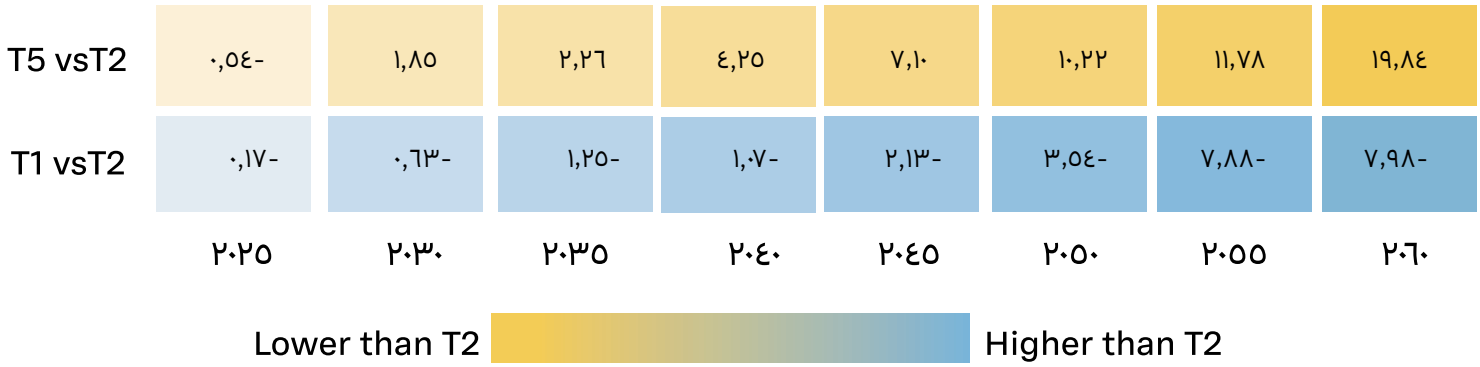

الشكل ٤: اختلاف تكلفة كل سيناريو من خط الأساس (٢٠٢٤-٢٠٦٠)

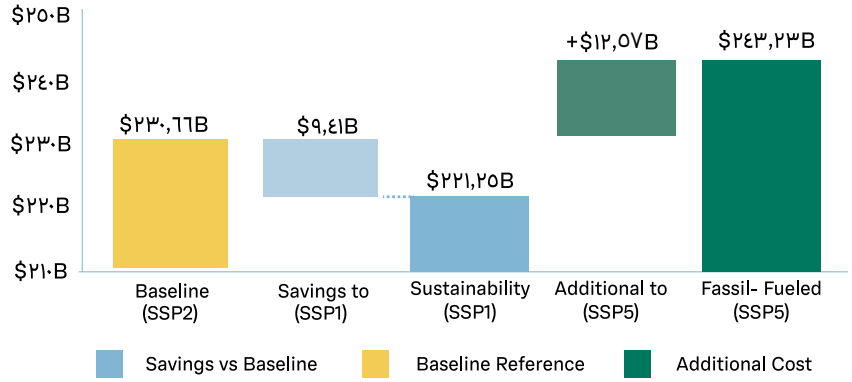

في سيناريو النفط والغاز (SSP5)، سيرتفع استهلاك الكهرباء بشكل كبير، ليصل إلى ما يقرب من ٢٠ تيراواط/ساعة فوق خط الأساس بحلول عام ٢٠٦٠. تمثل هذه الزيادة الهائلة تقريبًا كامل استهلاك الكهرباء الحالي لبعض دول الخليج الأصغر.

التكلفة الاقتصادية للتقاعس عن العمل المناخي

لا يعني ارتفاع الطلب على الكهرباء ارتفاع فواتير المنازل فحسب، بل يتطلب استثمارات ضخمة في محطات الطاقة وخطوط النقل والبنية التحتية للشبكة. قمنا بحساب إجمالي تكاليف النظام لقطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية حتى عام ٢٠٦٠ في ظل كل سيناريو.

يتضح من البيانات أن اتباع مسار عالمي مستدام قد يوفر للمملكة العربية السعودية ٩,٤١ مليار دولار خلال هذه الفترة، بينما سيكلف مسار كثيف الاستهلاك للنفط والغاز في توليد الكهرباء ١٢,٥٧ مليار دولار إضافية. يبلغ الفرق بين أفضل السيناريوهات وأسوئها ما يقرب من ٢٢ مليار دولار.

إضافة لتأثير ذلك في الميزانية العامة من خلال الدعم ودعم البنية التحتية، تؤثر أيضًا في شركات المرافق العامة من خلال استثمار رأس المال، وربما على مستهلكي الكهرباء من خلال تعريفات أعلى محتملة.

يتغير مزيج توليد الطاقة بشكل كبير عبر السيناريوهات. ففي حين تُظهر جميع السيناريوهات انتقالًا من النفط والغاز إلى الطاقة المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) بحلول عام ٢٠٥١-٢٠٦٠، فإن سيناريو استمرار استخدام النفط والغاز في توليد الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد، يتطلب توسعات أكثر وتكلفة أعلى في الشبكة واستثمارات في البنية التحتية. وتكشف نتائجنا عن عدة رؤى مهمة لمستقبل الطاقة في المملكة:

يتفاوت التأثر الإقليمي بشكل كبير: تواجه المنطقة الغربية التحدي الأكبر، مع احتمال زيادة الطلب على الكهرباء بمقدار ٩ تيراواط/ساعة في أسوأ السيناريوهات. وتتطلب هذه المنطقة اهتمامًا بالأولوية باستثمارات البنية التحتية وبرامج الكفاءة.

للعمل المناخي فوائد اقتصادية: يُفيد التخفيف الناجح من آثار تغير المناخ العالمي اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل مباشر من خلال خفض تكاليف البنية التحتية للكهرباء، حتى بما يتجاوز جهود البلاد في خفض الانبعاثات.

التدخل المبكر أمر بالغ الأهمية: تتزايد فروق التكلفة بين السيناريوهات بمرور الوقت، مما يؤكد أهمية التدخلات السياسية الفورية بدلًا من انتظار تفاقم المشكلات.

بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة باتخاذ عدة إجراءات ذات أولوية:

استهداف المناطق عالية المخاطر: من خلال تركيز استثمارات البنية التحتية وبرامج الكفاءة على المناطق الغربية والجنوبية، التي تُظهر أعلى حساسية لدرجات الحرارة.

تعزيز معايير البناء: بتطبيق قواعد صارمة لكفاءة البناء، إلى جانب مؤشرات تسعير مناسبة لضمان الحفاظ على وفورات الطاقة بدلًا من تعويضها بزيادة الاستخدام.

تسريع وتيرة الطاقة المتجددة: بالتوسع السريع في طاقة الشمس والرياح لتلبية الطلب المتزايد على التبريد بشكل مستدام، مع دعم هدف تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام ٢٠٦٠.

إصلاح تسعير الكهرباء: بالتوجه نحو تسعير الكهرباء القائم على السوق، مع تحديد أسعار وقت الاستخدام بما يعكس التكلفة الحقيقية لاستهلاك فترات الذروة.

المراجع

Lelieveld, J., Y. Proestos, P. Hadjinicolaou, M. Tanarhte, E. Tyrlis, and G. Zittis. 2016. "Strongly Increasing Heat Extremes in the Middle East and North Africa (MENA) in the 21st Century." Climatic Change 137 (1–2): 245–260. https://doi.org/10.1007/s10584-016-1665-6

Mikayilov, Jeyhun I., Darandary, Abdulelah, Alyamani, Ryan, Hasanov, Fakhri J., & Alatawi, Hatem. (2020). Regional heterogeneous drivers of electricity demand in Saudi Arabia: Modeling regional residential electricity demand. Energy Policy, 146, 111796.

Peerbocus, Nawaz, Hatem Al Atawi, Turki Al Aqeel, and Abdulrahman Al Julaifi. 2020. "Is Saudi Arabia Getting Warmer?" Riyadh: King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC). https://www.kapsarc.org/ourofferings/publications/is-saudi-arabia-getting-warmer

World Bank Group, Climate Change Knowledge Portal. (2024)

فعاليات الجمعية

أسواق الطاقة والكربون: كيف يمكن للأسواق المصممة جيدًا أن تعالج تغير المناخ

نظمت جمعية اقتصاديات الطاقة بالتعاون مع مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥م محاضرة **للدكتور مايكل بوليت**، بعنوان "**أسواق الطاقة والكربون: كيف يُمكن للأسواق المُصمّمة جيدًا مُعالجة تغيّر المناخ**" وركز المتحدث فيها على كيفية تضافر جهود أسواق الكربون والطاقة المُصممة جيدًا لدعم إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، وتقييمًا لكيفية تطبيق تجربة أوروبا في أسواق الكربون والطاقة واسعة النطاق عالميًا، وخاصةً في الصين، وتداعيات ذلك على الدول المُصدرة للوقود الأحفوري.

جدير بالذكر أن الدكتور بوليت أستاذ اقتصاديات الأعمال ورئيس مجموعة الاقتصاد والسياسات في كلية كامبريدج للأعمال، وزميل ومدير دراسات الاقتصاد والإدارة في كلية سيدني ساسكس، ومدير مساعد لمجموعة أبحاث سياسات الطاقة في جامعة كامبريدج. تغطي اهتماماته البحثية ومنشوراته العديدة، الاقتصاد الصناعي، خصخصة المرافق وتنظيمها، اقتصاديات الطاقة، قياس الكفاءة الإنتاجية، وأفضل ممارسات سلوك الأعمال.

وسوف تعقد الجمعية اجتماعًا غير عادي – افتراضي- للنظر في تعديل لائحتها يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥م يعقبه اجتماع عادي للجمعية العمومية يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م لانتخاب مجلس إدارة للجمعية بعد انتهاء فترة مجلس الإدارة في دورته التأسيسية التي تنتهي بانتهاء هذا العام.

اقتصاديات الطاقة

نشرة فصلية تصدر عن جمعية اقتصاديات الطاقة.

- المشرف العام: معالي الدكتور ماجد عبدالله المنيف – رئيس مجلس إدارة الجمعية.
- نائب المشرف العام: الدكتور إبراهيم عبدالعزيز المهنا - نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية.
- مسؤول التحرير: حصة الدحيم.
- سكرتارية التحرير: حصة الدحيم.

للتواصل مع التحرير:
pr@saudi-aee.sa
+٩٦٦١١٢٩٠٣٢٨٨
منصة إكس @TheSaudiAEE
موقع الجمعية www.saudi-aee.sa

منصة إكس

الموقع الرسمي

رقم إيداع: ١٤٤٥/٢٣١٦٧
ردمد ٢٦٧٦- ٢٦٢٥